الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف – بالمسيلة

كلية: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: العلوم الاقتصادية

تخصص: اقتصاد دولي

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر أكاديمي

بعنوان

تقييم اتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوربي

إعداد الطالبتين:

– إلهام شارف

– خولة عطوي

إشراف الأستاذ:

توفيق غفصي

مقدمة أمام لجنة المناقشة		
اسم ولقب الأستاذ	المؤسسة الجامعية	الصفة
	جامعة محمد بوضياف–المسيلة	رئيسًا
توفيق غفصي	جامعة محمد بوضياف–المسيلة	مشرفًا ومقررًا
	جامعة محمد بوضياف–المسيلة	مناقشا

السنة الجامعية : 2021/2020

** شكر وتقدير **

الشكر والعرفان لله على نعمة الظاهرة والباطنة، ولرسوله صلى الله عليه وسلم الذي وضح طريق المستقيم.

أوجه شكري وعرفاني بالجميل لكل من كان عونا لي في إخراج هذا العمل الجليل والى كل من أشعل شمعة في دروب عملنا والى من وقف على المنابر وأعطى من حصيلة فكره لينير دربنا إلى الأساتذة الكرام في كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

وسنتوجه بالشكر الجزيل إلى الأستاذ الفاضل

المشرف على هذا العمل

** توفيق غفصي **

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

شكر وتقدير

فهرس المحتويات

مقدمة أ

الفصل الأول: الإطار النظري والمفاهيمي لنظم المعلومات

تمهيد 5

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي لاتفاقية الشراكة الأورو جزائرية 6

المطلب الأول: الخلفية التاريخية لاتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي 6

المطلب الثاني توقيع الاتفاقية ومحتواها: ذكرنا سابقا أن تحرير التبادل التجاري بين الطرفين 7

المطلب الثالث: توقيع الاتفاقية ومحتواها. 8

الفرع الأول: المرحلة السابقة لاتفاق الشراكة الجزائرية الأوروبية. 8

الفرع الثاني: مضمون اتفاق الشراكة. 9

الفرع الثالث: عراقيل الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي. 12

المطلب الثالث: خصائص ومزايا الشراكة 13

الفرع الأول: خصائص الشراكة 13

الفرع الثاني: مزايا الشراكة 13

المطلب الرابع: الآثار وشروط الاستفادة من اتفاقية الشراكة الأورو جزائرية 14

الفرع الأول: الآثار على الاستثمار 14

الفرع الثاني: الآثار التجارية الناتجة عن التحرير 14

الفرع الثالث: شروط الاستفادة من فرص الشراكة الأورو جزائرية 16

المبحث الثاني: العلاقات الاقتصادية بين الجزائر والاتحاد الأوروبي من التعاون إلى الشراكة 16

المطلب الأول: العلاقات الأورو جزائرية في إطار التعاون الشامل 17

الفرع الأول: الإطار العام لاتفاقية التعاون 17

الفرع الثاني: الجانب التجاري في إطار اتفاقية التعاون 18

المطلب الثاني: اتفاقية الشراكة الأوروبية الجزائرية 19

الفرع الأول: مراحل مفاوضات الشراكة الأورو جزائرية 19

الفرع الثاني: محددات التوجه نحو الشراكة الجزائرية الأوروبية 21
المطلب الثالث: الجانب الاقتصادي والمالي لاتفاقية الشراكة الأورو جزائرية 22
الفرع الأول: إقامة منطقة تبادل حر بين الجزائر والاتحاد الأوروبي 22
الفرع الثاني: التعاون المالي وفقًا اتفاقية الشراكة الأورو جزائرية 23
خلاصة 27
الفصل الثاني: المبادلات التجارية وحركة رؤوس الأموال بين الجزائر والاتحاد الأوروبي
تمهيد 29
المبحث الأول: الميزان التجاري بين الجزائر والاتحاد الأوروبي. 30
المطلب الأول: الصادرات (داخل المحروقات – خارج المحروقات) 30
المطلب الثاني: الواردات 32
المطلب الثالث: تحليل رصيد الميزان التجاري بين الجزائر والاتحاد الأوروبي 35
المبحث الثاني: حركة رؤوس الأموال بين الجزائر والاتحاد الأوروبي (الاستثمارات الأجنبية). 38
المطلب الأول: تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر بعد توقيع الشراكة الأورو جزائرية 38
المطلب الثاني: تطور حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد للجزائر 39
المطلب الثالث: التوزيع الجغرافي والقطاعي للاستثمار الأجنبي في الجزائر 41
الفرع الأول: التوزيع الجغرافي للاستثمار الأجنبي في الجزائر 42
الفرع الثاني: التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي في الجزائر 43
خاتمة **49**
قائمة المراجع

فهرس الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
01	تطور الصادرات الخارجية للجزائر مع الاتحاد الأوروبي والعالم الخارجي خلال الفترة بين 2005-2018م	30
02	الحصيلة الإجمالية لواردات الجزائر خلال الفترة بين 2005-2018م	32
03	تطور التجارة الخارجية للجزائر مع الاتحاد الأوروبي والعالم الخارجي (2005-2018)	35
04	تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر من الاتحاد الأوروبي خلال الفترة 2003-2008	38
05	تطور حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد للجزائر خلال الفترة 2003-2013	39
06	التوزيع الجغرافي للاستثمار الأجنبي في الجزائر	41
07	توزيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة المصرح بها حسب القطاعات الاقتصادية خلال الفترة (2003-2013)	44

فهرس الأشكال

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
01	يمثل تطور حصيلة الواردات الجزائرية من EU28 وباقي دول العالم خلال الفترة بين (2005-2018م	34
02	يمثل تطور رصيد الميزان التجاري بين الجزائر والاتحاد الأوروبي والعالم الخارجي خلال الفترة بين2005-2018م	36
03	حجم الاستثمار الأجنبي المباشر من حيث العدد المشاريع ومبالغها خلال الفترة 2003-2013	40
04	التوزيع الجغرافي للاستثمار الأجنبي في الجزائر من حيث عدد المشاريع ومبالغها (2003-2013)	42
05	التوزيع القطاعي للاستثمارات الأجنبية المباشرة المصرح بها من حيث المشاريع ومبالغها خلال الفترة (2003-2013)	45

مقدمة عامة

شهد عالم الاقتصاد والمبادلات التجارية في هذا العصر توجهًا متزايدًا نحو التكتلات الاقتصادية واقتصاد السوق وما يتطلبه من خصومة للمؤسسات الاقتصادية وتحرير أسعار الصرف وإدخال التعديلات الهيكلية وتشجيع الاستثمارات بما يتفق مع النظرة السائدة عالميًا في مجال المال والأعمال وبغية الاندماج في الاقتصاد العالمي واكتساب مقومات التنافس والبقاء في الأسواق.

ويظهر هذا التوجه جليًا في اتفاقيات الشراكة التي عقدتها دول الاتحاد الأوروبي مع بلدان البحر الأبيض المتوسط في شكل اتفاقيات ثنائية وكان اهتمام الاتحاد الأوروبي كبير بمسألة الشراكة مع الجزائر بشكل خاص لما تتمتع به من سوق جديدة وواسعة بموقع مميز يتمركزها وسط بلدان المغرب العربي وباعتبارها بوابة إفريقيا وكذا قربها من أوروبا وبدورها سعت الجزائر من وراء الشراكة الأجنبية مع الاتحاد الأوروبي إلى تعزيز تنافسية الاقتصاد الوطني من خلال الاستفادة من المزايا التي تتمتع بها تلك الدول ف يدعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدول التشريعية وذلك بفتح آفاق جديدة للمستثمر المحلي وتوسيع السوق والتقليل من تكلفة المدخلات وزيادة درجة المنافسة بين المتعاملين الاقتصاديين ولهذا احتل موضوع الشراكة الجزائرية مكانةً عامةً في جدول أعمال الطرفين منذ الستينات في شكل مفاوضات ومعاهدات وجاء أول اتفاق بين الجزائر والاتحاد الأوروبي سنة 1976 عندما تم التوقيع على برتوكول تجاري مدعمًا ببروتوكولات مالية تتجدد كل 05 سنوات بهدف ترقية المبادلات التجارية وكيفية تمويل مختلف المشاريع الاقتصادية والاجتماعية وشروط دخول السلع الجزائرية إلى السوق الأوروبية ومع تزايد التحالفات والتكتلات الاقتصادية جاء اتفاق برشلونة سنة 1995 الذي يهدف إلى إقامة منطقة تبادل حر بين الاتحاد الأوروبي ودول البحر الأبيض المتوسط وتحديد مختلف ميكانيزمات الشراكة في الفضاء الأورو متوسطي غير أن هذا الاتفاق الذي كان يتسم بمنح تفضيلات تجارية في اتجاه واحد أي بدون المعاملة بالمثل لم يعد معمولاً به في إطار التوجهات الجديدة للسياسة الأوروبية المتوسطية المتجددة، وكذا أحكام وإجراءات المنظمة العالمية للتجارة.

وبدخول الجزائر كغيرها من الدول المتوسطية في مفاوضات ثنائية للشراكة مع الاتحاد الأوروبي وبعد مد وجزر وعدة جولات تم توقيع اتفاق الشراكة فعليًا في 22 أفريل سنة 2002 ودخل حيز التنفيذ في سبتمبر 2005 وكان لهذا الارتباط ردود فعل متباينة وتأثيرًا كبيرًا على الاقتصاد الوطني وعلى قطاع الصناعة حتى يومنا الحالي.

1- إشكالية الدراسة:

وفي سياق هذه المعطيات نحاول في بحثنا التطرق إلى تقيم علاقة الجزائر بالاتحاد الأوروبي في ظل اتفاق الشراكة حيث يعد الهدف الأساسي من توقيع الجزائر على اتفاق الشراكة والاستفادة من الارتباط بواحدة من أكبر القوى الاقتصادية كمحرك للتنمية والاندماج في الاقتصاد العالمي من خلال ما توفره علاقة الشراكة من تأمين وضع تفصيلي لمنتجات مؤسساتنا في السوق الأوروبية والاستفادة من المساعدات المالية والفنية المقدمة من الاتحاد الأوروبي، في هذا الاطار فإن إقامة الشراكة ما بين اقتصاد جزائري ضعيف مقارنةً باقتصاد أوروبي قوي ستكون لها آثار عديدة في مقابل ذلك تواجه الجزائر كدولة متوسطية العديد من التهديدات الأمنية وتقف حاجزًا أمام تحقيق الأهداف المرجوة من الشراكة وضمن هذا السياق يمكن صياغة الإشكالية الرئيسية:

ما هي انعكاسات اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي على الاقتصاد الجزائري؟

وفي حقل هذه الإشكالية تصادفنا العديد من التساؤلات الفرعية التي نوجزها فيما يلي:

- ما هي خصائصها ومزايا الشراكة الأورو جزائرية؟ وما هي شروط الاستفادة منها؟
- هل ستتمكن الجزائر من مواجهة آثار عقد الشراكة؟
- فيما تتمثل الجوانب المالية والاقتصادية لاتفاقية الشراكة الأورو جزائرية؟
- ما تأثير اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري؟

2- فرضيات الدراسة:

لمعالجة إشكالية البحث التي تم طرحها وفي إطار الدراسة تم اعتماد بعض الفرضيات التي تساهم في تقريب الإجابات المحتملة والتي صغناها في ما يلي:

1. الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوربي طريق نحو سوق مفتوح ومتبادل بين الطرفين
2. اتفاق الشراكة الجزائرية والأوربية هدفه المساعدة والنهوض بالاقتصاد وتنمية الاستثمار الداخلي والخارجي.
3. اتفاق الشراكة الجزائرية والأوربية له أثر إيجابي على المبادلات التجارية وحركة رؤوس الأموال بين الجزائر والاتحاد الأوروبي.

أسباب اختيار الموضوع :

إن الدوافع التي أدت بي إلى اختيار الموضوع دون غيره هي:

- حداثة موضوع الشراكة واحتلاله صدارة الأحداث
- قيمة وأهمية الموضوع في جميع مجالات
- قلة البحوث الأكاديمية التي تناولت هذا الموضوع

أهمية الموضوع:

تنبع أهمية الدراسة لهذا الموضوع في حديثه على أهم قضايا الجيو إستراتيجية المتوسطية وهو الحديث عن الشراكة الأورو جزائرية عند ربطها بمفهوم التعاون والاندماج، وكون الموضوع يسلط الضوء على مدى ضرورة التعاون بالنسبة للمتوسطي، كما أن المتوسط يحظى بمكانة متميزة واستراتيجية، حيث يسعى جاهدا للإشراف على التعاون الاقتصادي وذلك من أجل التكامل، بالإضافة إلى معرفة انعكاسات هذه الشراكة على الجزائر من جميع الجوانب.

أهداف الدراسة:

من خلال هذا الموضوع تسعى الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف أهمها ما يلي:

- معرفة أهمية اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي كوسيلة لدمج الاقتصاد الوطني في الاقتصاد العالمي
- دراسة مدى تلاءم أهداف ومضمون اتفاقية الشراكة الأورو جزائرية مع الأوضاع والظروف التي تعيشها الجزائر.
- تقييم اتفاقية الشراكة الأورو جزائرية.
- معرفة مدى ملائمة المنظومة القانونية الجزائرية التي تلت التوقيع على اتفاقية الشراكة

منهج الدراسة:

لقد جمعت الدراسة بين منهج الوصفي والتحليلي حتى نتعرف على العوامل المتحكمة في الشراكة واستعراض ومناقشة، الأفكار والدراسات مع التركيز على أدوات تحليلية في دراسة الجوانب التي تخص الشراكة والتي هي من جوانب اقتصادية، سياسية واجتماعية وغيرها .واستعمل المنهج

الوصفي لوصف ظاهرة الدراسة والتعبير عنهما كميا وكيفيا، كما أن الاستناد إلى هذا المنهج الضروري في توظيف المتوسط والشراكة بصفة عامة والشراكة الأورو جزائرية بصفة خاصة.

بالإضافة إلى المنهج التاريخي اعتبار أن الموضوع يتطلب الرجوع إلى أحداث الماضية والجذور التاريخية لمشروع الشراكة الأورو جزائرية وتطور العلاقات الأوربية الجزائرية.

خطة الدراسة:

إن أجل الإلمام بجوانب الموضوع والإجابة على الإشكالية المطروحة ارتأينا تقسيم البحث إلى فصلين تسبقهما مقدمة، الفصل الأول جاء بعنوان الإطار العام الاتفاقية الشراكة الأورو جزائرية، أما الفصل الثاني فجاء بعنوان: المبادلات التجارية وحركة رؤوس الأموال بين الجزائر والاتحاد الأوروبي، وختمنا بحثنا بخاتمة أوجزنا فيها بعض النتائج المتوصل إليها من خلال الدراسة

الفصل الأول

الإطار العـــــام الاتفاقية الشراكة الأورو جزائرية

تمهيد:

كانت علاقة التعاون التجاري بين الاتحاد الأوروبي والدول العربية (خصوصًا على البحر الأبيض المتوسط) غير كافية بالنظر إلى زيادة المطامع النفعية بين الطرفين وأصبح لا بد من تقوية هذه العلاقات بإيجاد صيغة جديدة للتعاون تتمثل في إبرام اتفاقيات للشراكة الشاملة في شتى المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية وذلك يخلق مناطق للتبادل الحر وإقامة منطقة أمن واستقرار في الحوض المتوسطي وفي هذا الإطار حدد المجلس الأوروبي في اجتماعاته ما بين عامي 1992 بلشبونة و1994 بآيسن الفرنسية التوجهات الجديدة للسياسة الأوروبية المتوسطية.

وتجلت أول خطوة في سياسة التوسع التجاري التي انتهجها المجلس الأوروبي من خلال مؤتمر برشلونة التي عقد بتاريخ 27-28 نوفمبر 1995 بين دول أوروبا والدول المتوسطية والذي ركز على إنشاء منطقة تبادل حرفي سنة 2010 وتم فيه الخروج بإعلان يتمثل في إقامة شراكة دائمة تضمن أمن واستقرار المنطقة واعتبر هذا المؤتمر الأول من نوعه حيث مكن الطرفين من تحديد الإطار المتعدد للشراكة باعتماد مقاربة شاملة تأخذ بعين الاعتبار ضرورة تأمين المنطقة لمواجهة العولمة كما أنها عملت على تحديد آليات التعاون الاقتصادي والمالي بين الاتحاد الأوروبي ودول جنوب وشرق المتوسط المعمول بها منذ السبعينات.

والجزائر من الدول التي وقعت على الاتفاق الثنائي بينها وبين الاتحاد الأوروبي في 22 أفريل 2002 ودخل حيز التنفيذ في سبتمبر 2005 بهدف زيادة التعاون والشراكة في مختلف المجالات.

وسنتطرق في هذا الفصل إلى:

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي لاتفاقية الشراكة الأورو جزائرية.

المبحث الثاني: العلاقات الاقتصادية بين الجزائر والاتحاد الأوروبي من التعاون إلى الشراكة.

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي لاتفاقية الشراكة الأورو جزائرية

إن اتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي لا يعقد في جوهره عن الاختبار الليبرالي السائد في العلاقات الاقتصادية والتجارية الدولية، إن تحرير التبادل التجاري بين الطرفين يعـــود إلى اتفاق 1976 في إطار السياسة المتوسطية الشاملة عن طريق منح امتيازات تفضيلية غير أنه وبعد ظهور المنظمة العالمية لتجارة **(ONC)** لم يعد بالإمكان منع تلك الامتيازات التفضـــيلية إلا عبر نهج تجاري واحد وهو منطقة التبادل الحر[1]. حيث عبرت الجزائر عن نيتها في التوقيع على اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي أمضى هذا الأخير برتوكولات اتفاق مـــع الجزائـــر تكتمـــل جولات المفاوضات بالتوقيع بالأحرف الأولى على اتفاق الشراكة يوم 19 ديســـمبر 2001، ثـــم التوقيع في 2002/04/22 بمدينة فالونسيا الإسبانية لتدخل حيز التطبيق في 2005[2].

المطلب الأول: الخلفية التاريخية لاتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي

يندرج اتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي ضمن إعلان برشلونة لســـنة 1995 الذي يهدف إلى إقامة منطقة تبادل حر بين الاتحاد الأوروبي ودول البحر الأبيض المتوسط بنسبة 52% والذي يسعى إلى توسيع أسواقه ومنافسة التكتلات الإقليمية الأخرى بينما لا تمثل للتجـــارة البينية المتوسطية سوى5%.

والجزائر لا تشد عن هذه القاعدة استيرادًا وتصديرًا ويعود ذلك لقربها الجغرافي من أوروبا عن جهة لكونها مستعمرة فرنسية سابقة وما ترتب عنها من وجود نوبي في الجزائر يسعى جاهدًا للإبقاء على العلاقات المتميزة بين الجزائر وفرنسا ورائها أوروبا كلها وجود رغبة فرنسية جامعة للإبقاء على علاقات متميزة مع الجزائر تضمن لها نفوذًا اقتصاديًا وسياسيًا وثقافيًا كبيرًا ليس فقط في الجزائر ولكن أيضًا في المغرب العربي وفي إفريقيا وبالنسبة للجزائر فإن المشاكل الاقتصادية العريضة التي تتخبط فيها من مديونية خارجية ثقيلة وتفشي البطالة وجمود الجهاز الإنتاجي وعدم كفاية معدل نموها وتأخرها عن الركب مقارنةً بجيرانها سواءً من ناحيـــة التنظـــيم أو التســـيير والتكنولوجية المستخدمة وعدم كفاية مصادر التمويل وضعف الاستثمار المحلي ونفور الاستثمار

---

[1]– بلقاسم زايري، دربال عبد القادر، تأثير منطقة التبادل الأورو– متوسطي على أداء وتأهيل القطاع الصناعي في الجزائر، بحوث اقتصادية عربية، العدد 27، 2002، ص 39.

[2]– نوري منير، أثر الشراكة الأورو جزائرية على تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، أعمال الملتقى الدولي حول تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في البلدان العربية يومي 17–18 أفريل 2006، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، ص 20.

الأجنبي رغم ما تتوفر عليه من فرص الاستثمار في مختلف الميادين زراعية وصناعية وخدمية كلها كانت وراء رغبتها في توقيع اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي.

كما أن المصالح الاقتصادية المتبادلة بين الطرفين تعد من بين أهم العوامل الحاثة على إقامة تعاون وثيق في جميع الميادين وهو ما عبرت عنه ديباجة الاتفاق إذ أوعزته إلى:

- الروابط التاريخية والقيم المشتركة والرغبة في تدعيمها على أساس علاقات تتسم بالاستمرارية وتبادلية المصالح والامتيازات.

- إقامة شراكة ترتكز على المبادرة الخاصة بما يخلق من خاماتها لتطور العلاقات الاقتصادية والتجارية ويشجع الاستثمار في الجزائر بما يسمح لها الاستفادة من التكنولوجية الأوروبية ويعيد البناء الاقتصادي لاقتصادها.

- الرغبة في إقامة تعاون وحوار منتظر في الميادين الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية، العلمية، التكنولوجية... إلخ.

- تقريب مستوى التنمية الاقتصادية والاجتماعية بين الجزائر والاتحاد الأوروبي.

- بعث جو من التفاهم والتسامح بين الثقافات والحضارات وتقريب الطرفين من بعضهما في مختلف الميادين.

- هذه العلاقات تقع في إطار أشمل أورو متوسطي وتحث على التكامل بين دول المغرب العربي ومن بين ما تهدف إليه مساعدة الجزائر في مجهوداتها الرامية إلى تطبيق الإصلاحات الاقتصادية.

- هذه العلاقات تتبنى المنهج الليبرالي وتسعى إلى إقامة تبادل حر مع احترام الحقوق والالتزامات المترتبة عن المنظمة العالمية للتجارة.[1]

المطلب الثاني توقيع الاتفاقية ومحتواها: ذكرنا سابقا أن تحرير التبادل التجاري بين الطرفين، يعود إلى اتفاق 1976 في إطار السياسة المتوسطية الشاملة عن طريق منح امتيازات تفضيلية، غير أنه وبعد ظهور المنظمة العالمية للتجارة (OMC) لم يعد بالإمكان منح تلك الامتيازات التفضيلية إلا عبر نهج تجاري واحد وهو منطقة التبادل 3الحر والتي تعد أهم محور في موضوع الشراكة الأورومتوسطية .

[1]- عياط عبد الحميد، الشراكة الأورو متوسطية أثرها على الاقتصاد الجزائري، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد الأول، ص 53-54-55.

المطلب الثالث: توقيع الاتفاقية ومحتواها.

الفرع الأول: المرحلة السابقة لاتفاق الشراكة الجزائرية الأوروبية.

وقعت الجزائر سنة 1976 اتفاق تعاون مع المجموعة الاقتصادية الأوروبية ذو طابع تجاري مدعما ببيوت ووكالات مالية تتجدد وبصورة دورية كل 05 سنوات، وكان الهدف من وراء هذا الاتفاق ترقية المبادلات بين الجزائر والسوق الأوروبية ورفع حجم نمو التجارة الخارجية وتحسين شروط دخول السلع الجزائرية إلى السوق الأوروبية. واستفادت الجزائر في إطار الأربع بروتوكولات (1978-1996) من مساعدة مالية قدرها 784 مليون إيكو و640 مليون من البنك الأوروبي للاستثمار في شكل قروض ميسرة[1].

ملاحظة:

وقعت الجزائر على اتفاقية التعاون مع المجموعة الاقتصادية الأوروبية يوم 26 أفريل 1976، وفي نفس اليوم وقعت فيه المجموعة اتفاقا للشراكة مع المغرب وكانت تونس[2] قد سبقت الدولتين في هذا المجال حيث وقعت على الاتفاق يوم 15 أفريل 1976.

غير أن هذا الاتفاق الذي كان يتسم بمنح تفضيلات تجارية في اتجاه واحد، لم يعد معمولا به في إطار التوجهات الجديدة للسياسة الأوروبية المتوسطية المتجددة.

لم يثمر اتفاق التعاون المبرم مع المجموعة الأوروبية الاقتصادية سوى في مجال الصيد البحري، وذلك ابتداء من سنة 1986.

منذ إعلان برشلونة انتقلت العلاقات الجزائرية الأوروبية من مرحلة إنشاء قانون أساسي للتعاون إلى مرحلة إنشاء قانون أساسي للشراكة.

بادرت الجزائر في ظل المعطيات الجديدة للسياسة الخارجية الأوروبية الجديدة إلى مبدأ مفاوضات مع الاتحاد الأوروبي[3]، في جوان 1996 من أجل إبرام اتفاق شراكة، فعرفت

---

[1]- عمورة جمال، دراسة تحليلية وتقيميه لاتفاقيات الشراكة العربية الأورو متوسطية، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة دكتورة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، غير منشورة، 2006، ص 13

[2] -accord de coopération CEE/Tunisie du 25/04/1976 entre en vigueur le 01/01/1978. Ioce L265 du 27/09/78. www.giste.org/droit/textes/communautaire

[3]- ما يجب الإشارة إليه أن الاتحاد الأوروبي يعتبر بالنسبة إلى الجزائر من أهم الشركاء التجاريين حيث تمثل واردات الجزائر من الاتحاد الأوروبي أكثر من 65% خلال الفترة (1997-2009)، وأما صادرات الجزائر إلى الاتحاد الأوروبي 60% خلال نفس الفترة، وهذا ما يدل على العلاقات التجارية القوية ببين الطرفين. أنظر: عمورة جمال، مضمون اتفاقية الشراكة، المرجع السابق.

المفاوضات نوع من التأخير بسبب إصرار الجزائر على تمسكها بتأجيل موضوع التفكيك التدريجي للحقوق الجمركية، من أجل حماية منتوجها الوطني، خاصة وأن الاقتصاد الجزائري لا زال محل إعادة هيكلة وإعادة تأهيل للجهاز الإنتاجي منذ سنة 1997، وعرفت المفاوضات مسيرة طويلة (12 جولة) للوصول إلى اتفاق بين الجزائر والاتحاد الأوروبي ولعل أهم الأسباب التي وقفت أمام تجسيد توقيع هذا الاتفاق هي:

- التنازلات بخصوص الجانب الفلاحي والحقوق الجمركية، حركة رؤوس الأموال والمتنافسة.
- الجانب الأمني بالقضاء على الإرهاب والجريمة المنظمة.
- طلب الحصول على مساعدات مالية لتحديث وعصرنة القطاع المالي والمصرفي.
- توسيع إطار التعاون الاقتصادي ليشمل جوانب الإنتاج ولا يقتصر على جانب التبادل فقط.
- المطالبة بالتحرير التدريجي.

تم استئناف المفاوضات سنة 2001 لتنتهي بالمصادقة على اتفاقية الشراكة في 2001/12/13 ببروكسل، وهذا بعد سلسلة الجولات ليتم في النهاية الوصول إلى اتفاق نهائي في 2002/04/22 ودخل قيد التنفيذ في 2005/09/01

وإذا كانت المفاوضات التي دارت بين الجزائر والاتحاد الأوروبي، والتي نتج عنها إبرام اتفاق الشراكة بجميع محاوره السياسية والأمنية والاقتصادية والاجتماعية، ورغم ترابط هذه المحاور ببعضها البعض، فإننا سنتعرض إلى هذا المبحث من خلال المطلبين التاليين:

الفرع الثاني: مضمون اتفاق الشراكة.

احتوى الاتفاق الجزائري الأوروبي على 08 محاور تمثلت في الجوانب التالية:

الجانب الأول: يتمثل في إقامة حوار سياسي[1]، بين طرفين يسمح بإقامة علاقات دائمة للتضامن بين المتعاملين تساهم في تحقيق رفاهية وأمن المنطقة المتوسطة (وهذا ما جاءت به المواد 3 و4 و5 من الاتفاقية).

الجانب الثاني: يتعلق بحرية تنقل البضائع (التبادل التجاري) من المادة 06 إلى 29، وذلك بإقامة منطقة حرة للتبادل (**ZLE**) وهذا من خلال فترة انتقالية تم تحديدها بـ12 سنة، ابتداءا من دخول

[1]– عامر حبيبة، دور المؤسسات الاقتصادية في تحقيق التنمية المستدامة في ظل التكتلات الاقتصادية العالمية –دراسة حالة مجموعة من المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، شهادة لنيل شهادة دكتوراه علوم في علوم التسيير، جامعة المسيلة، 2017، ص137.

الاتفاقية حيز التنفيذ وهذا طبقا لإجراءات المنظمة العالمية للتجارة المادة 06)، أما فيما يتعلق بمجال تبادل المنتوجات الفلاحية ومنتوجات الصيد البحري تنص الاتفاقية على أن يعمل الطرفان على تحرير أوسع للمبادلات فيما بينها بصفة تدريجية وذلك بترخي على المبادئ التالية:

-إلغاء القيود الكمية والإجراءات ذات الأثر المماثل المطبقة على المبادلات.

- إمكانية اتخاذ إجراءات حمائية ووقائية في حالة ممارسة الإغراق في علاقاته مع الطرف الآخر، ودخول المنتوجات عن طريق الاستيراد بكميات وشروط من شأنها أن تلحق الضرر بالمنتجين الوطنيين.

الجانب الثالث: يتعلق بحقوق التأسيس أو الإنشاء وتقديم الخدمات حيث اتفق الطرفان على توسيع مجالات تطبيق الاتفاقية بشكل يسمح بإدراج الحق في إنشاء أو تأسيس المؤسسات في إقليم الطرف الآخر، وتحرير الخدمات (المالية، البنكية، المواصلات، الاتصالات ... الخ).

الجانب الرابع: المدفوعات ورؤوس الأموال والمنافسة (من المادة 38 إلى المادة 46)، تلتزم المجموعة والجزائر بترخيص كل المدفوعات المتعلقة بالصفقات، وذلك بعملة قابلة للتحويل، كما يعمل الطرفان على ضمان حرية تداول وانتقال رؤوس الأموال، الخاصة بالاستثمار المباشر في الجزائر، وكذا إمكانية تصفيتها وإعادة ترحيل نواتجها وأرباحها إلى موطنها الأصلي.

- فيما يخص ميزان المدفوعات، وفي حالة وجود صعوبات فيه، يمكن للطرفين اتخاذ بعض الإجراءات والتدابير المقيدة للصفقات، وفقا لقواعد الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة والقانون الأساسي لصندوق النقد الدولي وذلك لفترة محددة لا تتعدى المدى الضروري لتدارك وضعية ميزان المدفوعات.

- في مجال المنافسة، يعمد الطرفان إلى التعاون الإداري في تنفيذ تشريعاتها الخاصة الفكرية والتجارية والصناعية وفقا للمقاييس الدولية.

الجانب الخامس: التزام الطرفان على تقوية التعاون الاقتصادي الذي يخدم المصلحة المشتركة وهذا في إطار الشراكة المنصوص عليها في الاتفاقية ويتعلق هذا التعاون أساسا وحسب ما جاءت به المادة 48 من الاتفاقية بالقطاعات التي تعاني من مشاكل داخلية أو التي تم الاتفاق بشأن تحرير مبادلاتها بين الجزائر والاتحاد الأوروبي، وكذا القطاعات المؤدية إلى رفع مستويات النمو وخلق

فرص الشغل وتطوير المبادلات بين الجزائر والاتحاد الأوروبي وإعطـــاء الأولويـــة للقطاعـــات المؤدية في تنويع الصادرات الجزائرية وهذا حسب ما نصت عليه المواد 50 و30 من الاتفاقية[1].

الجانب السادس: التعاون الاجتماعي والثقافي، حيث تضمن هذا الجانب الإجراءات الخاصة بالعمل وذلك بعدم المعاملة التمييزية في شروط العمل والمكافآت والتسريح والاستفادة من نفس إجراءات الضمان الاجتماعي المعمول به في البلدان (المواد 67 و68)

كما احتوى هذا الجانب على التعاون المالي والثقافي والتربوي، وذلـــك بتشـــجيع تبـــادل المعلومات وتشجيع التفاهم المتبادل بين الثقافات باستعمال كل الوسائل التي من شأنها أن تقـــرب بين هذه الثقافات كالإعلام والصحافة والوسائل السمعية البصرية.

الجانب السابع: التعاون المالي الذي يقوم على ما يلي:

-دعم الإصلاحات الهادفة إلى تحديث وعصرنة الاقتصاد بما فيها التنمية الريفية؛

- إعادة تأهيل الهياكل الاقتصادية؛

- ترقية الاستثمارات الخاصة والأنشطة المؤدية إلى خلق فرص العمل؛

- الأخذ بعين الاعتبار الآثار الناتجة عن وضع منطقة التبادل الحر على الاقتصـــاد الجزائـــري خاصة عن طريق إعادة تأهيل الاقتصاد[2].

الجانب الثامن: التعاون في مجال العدالة والشؤون الداخلية **(JAI)** وذلك بـــ:

-تقوية مؤسسة الدولة والقانون؛

- التعاون في مجال تنقل الأشخاص (خاصة ما يتعلق بالتأشيرات)؛

- التعاون في مجال رقابة الهجرة غير الشرعية؛

- التعاون في مجال محاربة الجريمة؛

- مقاومة تبييض الأموال، وذلك بمنع استعمال الأنظمة المالية لهذه الدول فـــي تســـهيل العمليـــة الناتجة عن تنقل رؤوس الأموال الناشئة عن أنشطة إجرامية (المخدرات..)؛

---

[1]- محمد لحسن علاوي: اتفاقيات الشراكة الأوروعربية، شراكة اقتصادية حقيقية أم شراكة واردات مع التركيز على المنتجات الزراعية، مجلة الباحث للبحوث والدراسات، جامعة غرداية، العدد 16، 2012، ص 142.

[2] -Kharbachi Hamid, Analyse synthétique et critique du partenariat Euromaghrébin, colloque international sur l'intégration économique Arab comme mécanisme de dynamiser le partenariat Euro-méd. Organisé par la faculté des sciences économiques et de gestion, université Ferhat Abbas, Sétif, Alger, 8-9 Mais 2004.

– التعاون من أجل القضاء على الإرهاب الدولي ومحاربة الفساد والرشوة.

الفرع الثالث: عراقيل الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي.

من بين النقاط التي تحمل لنا الصعوبات والعوائق التي تواجه الطرفين في إطار اتفاقية الشراكة الأوروجزائرية نذكر ما يلي:[1]

–انعدام وضع الهياكل القاعدية يعيق أهداف توسيع الآفاق الوطنية ضمن منظور الشراكة الاقتصادية وتقلص حجم تبادلات الجزائر والدول الأخرى في مجال السلع والخدمات ورؤوس الأموال؛

– تدهور استثمار الأجانب هي نتيجة لعدم الاستقرار السياسي أو الاقتصادي، خاصة عندما لا تستطيع الحكومات حماية حقوق المستثمرين؛

– إن إجراء التعديلات الكبرى على الاقتصاد الجزائري يتوقع أن يشكل تحديا للجزائر، وأول هذه التحديات البدء بتخفيض التعريفات الجمركية، على أن تلغى الرسوم تماما التي تمثل مصدر دخل للخزينة وتمثل نوع من الحماية لبعض المنتجين المحليين؛

– إن تحرير سعر الصرف سنة 2017 خلق مصاعب جمة للاقتصاد الجزائري الذي يهيمن عليه قطاع النفط والغاز؛

– إن الاتفاق يؤكد على خصخصة القطاع الحكومي بدء من السنة الخامسة من تطبيقه وهذا ليس بالأمر السهل؛

– تشهد المبادلات الخارجية للجزائر نموا مضطربا منذ مطلع القرن الحالي نظرا للآثار الناتجة عن الإصلاحات الاقتصادية، وكذا الاستقرار الأمني والسياسي، وارتفاع عائدات صادرات المحروقات التي تحاول الجزائر استغلالها في تأهيل المؤسسات الاقتصادية، مما يؤثر حتما على تجسيد اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي؛

– إن اتفاق الشراكة الأوروبية الجزائرية رغم تعدد المجالات والقطاعات التي تضمنها إلا أن القطاع الذي يحظى أكثر من غيره بالاهتمام هو القطاع الاقتصادي نظرا لطبيعة الرهانات المرتبطة به خاصة في هذه الفترة العصيبة من واقع الجزائر، تبعا لحاجتها الماسة في تفعيل

[1]– صبحي محمد أمين، مستقبل اتفاقية الشراكة الأوروجزائرية، المجلد 11، العدد 1، مارس 2020، ص 316–337.

آلياتها الاقتصادية بغية إيجاد حلول واقعية لمشاكلها الاقتصـــادية والاجتماعيـــة المتراكمـــة منـــذ ثمانينات القرن الماضي.

المطلب الثالث: خصائص ومزايا الشراكة

الفرع الأول: خصائص الشراكة

إن الشراكة ما هي إلا وسيلة لتنظيم علاقات مستقرة ما بين وحدتين أو أكثر فتتطلب هـــذه العملية جملة من الخصائص نلخصها فيما يلي:

- التقارب والتعاون المشترك، أي لا بد لاتفاق حول حد أدنى من المرجعيات المشتركة تســـمح بالتفاهم والاعتراف بالمصلحة العليا للأطراف المتعاقدة.
- علاقات التكافؤ بين المتعاملين.
- خاصية الحركية في تحقيق الأهداف المشتركة.

هي اتفاق طويل أو متوسط الأجل بين طرفين أحدهما وطني والآخر أجنبي لممارسة نشاط معين داخل دولة البلد المضيف.

- قد يكون الطرف الوطني شخصية معنوية عامة أو خاصة.
- لا تقتصر الشراكة على تقديم حصة في رأس المال بل يمكن أن تتم من خلال تقديم خبرة ونقل تكنولوجي أو معرفة... إلخ.
- لا بد أن يكون لكل طرف الحق في إدارة المشروع، التقارب والتعاون المشترك على أســـاس الثقة وتقاسم المخاطر بغية تحقيق الأهداف والمصالح المشتركة.
- تنسيق القرارات والممارسات المتعلقة بالنشاط والوظيفة المعنية بالتعاون[1].

الفرع الثاني: مزايا الشراكة

للشراكة عدة مزايا على الطرفين يمكن أن نوجزها فيما يلي:

- تشجيع وجلب المدخرات المحلية إلى جانب الشريك الأجنبي.
- زيادة فرص التوظيف للمدخرات ورؤوس الأموال المحلية عند توظيفها من المشروع الأجنبي وتشجيع الأفراد المستثمرين المحليين على عدم تعريب أموالهم للخـــارج باعتبـــار أن المشـــروع المشترك يعمل على تحقيق أهداف الاقتصاد الوطني.

[1]- عمور جمال، دراسة تحليلية وتقييمية لاتفاقيات الشراكة العربية الأورو متوسطية، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، غير منشورة، 2016، ص 39-40.

- المساهمة في تحقيق العبء على ميزات المدفوعات عن طريق التقليل من التحولات الرأسمالية إلى الخارج في شكل أرباح إلا بقدر نصيب الشريك الأجنبي فقط.
- الاستفادة من الخبرة بظروف الأسواق المحلية والأجنبية عن طريق الصادرات والاستثمارات الأجنبية الوافدة.
- الاستفادة بطرق إنتاج كفيلة بتخفيض التكاليف.

استغلال الامتيازات والإجراءات التفضيلية التي لا يمكن الحصول عليها في بلدانه الأصلية.

اكتساب الأسواق المحلية على المواد الأولية وبراءات الاختراع والابتكارات الأصلية[1].

المطلب الرابع: الآثار وشروط الاستفادة من اتفاقية الشراكة الأورو جزائرية:

إن دخول اتفاق الشراكة حيز التنفيذ معناه انفتاح الاقتصاد الجزائري واندماجه في الاقتصاد العالمي حتى وإن كان ينطوي على بعض الإيجابيات، إلا أنه لا يمكن تجاهل سلبياته وسوف نحاول من خلال هذا المطلب تلخيص أهم الآثار الإيجابية والسلبية للشراكة الأورو جزائرية.

الفرع الأول: الآثار على الاستثمار:

- لوحظ تحويل الاستثمار الأوربي المباشر إلى شرق أوربا بدلا من دول الشراكة الأورو متوسطية.
- كما أخفقت الدول العربية في اجتذاب الاستثمار الخاص من الاتحاد الأوروبي.
- حتى العون هو مشروط في الدول العربية بقضايا التصحيح الهيكلي والتعاون المالي والتجاري وحقوق الإنسان[2].

الفرع الثاني: الآثار التجارية الناتجة عن التحرير:

إن الهيكلة المطروحة في الإعلان تقضي بإقامة منطقة تجارة حرة خلال مدة محدودة لا تتعدى 2010 للمنتجات الصناعية، وبالرغم من أهمية ما ينطوي عليه فتح الأسواق من تحفيز للاستثمار والإنماء الاقتصادي واطلاق مبادرة القطاع الخاص، إلا أن هناك آثارا هامة يمكن إبرازها فيما يلي:

---

[1]- بن عزوز محمد، الشراكة الأجنبية في الجزائر واقعها وآفاقها، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2001، ص 165.

[2]- بن حبيب عبد الرزاق، بومدين حوالف رحيمة، الشراكة ودورها في جلب الاستثمارات الأجنبية، الملتقى الوطني الأول حول الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة بجامعة سعد دحلب البليدة يومي 21 و 22 ماي 2002، ص 20.

أ- إن إزالة التعريفات الجمركية بشكل متسرع، قد يؤدي إلى مواجهة الشركات العربية لمنافسة جديدة من الشركات الأوربية لا قدرة لها على التكافؤ معها، مما سيؤدي إلى إفلاس عدد كبير من الشركات العربية مما سيضاعف فتح أسواق أمام المصنوعات الأوربية من اختلالات الموازين التجارية للبلاد العربية، وإذا تم إغفال مصلحة أحد طرفي الشراكة لن تكون منطقة التجارة الحرة سوى توسيع السوق الأوربية نحو الجنوب.

ب- إزالة التعريفات الجمركية تؤدي إلى إضعاف إيرادات الموازنات العامة للدول العربية، مما سيفوق مقدرة الإنفاق على مشاريع التنمية وعلى اتخاذ سياسات صناعية واجتماعية تعويضية للتخفيف من الأزمات الناجمة عن إزالة التعريفات الجمركية.

ج- ستبقى الأسواق الأوربية مغلقة أمام المنتجات الزراعية للدول العربية التي ستخضع إلى نظام صارم، ولن تفتح إلا ضمن الحدود المسموح بها في نطاق السياسة الزراعية للاتحاد الأوربي، وبعد تهميش الزراعة، والثغرة الرئيسية والمحورية في هذا المشروع هو أن الاتحاد الأوربي يطلب من الدول العربية المعنية أن تزيل القيود الجمركية عن الصادرات العربية الضئيلة من المنتجات الزراعية ومن جهة أخرى لا يزال الدعم يشكل المحور الرئيسي للسياسة الزراعية الأوربية . والمزارع الأوربي يمنح مزايا تنافسية لا مجال إلى مقارنتها مع أوضاع المزارع العربي، ولو كانت الصادرات العربية من المنتجات الزراعية من الحجم ما يؤدي فعلا إلى المنافسة في الأسواق الدولية لربما كان للموقف المتصلب الذي يتخذه الاتحاد الأوربي ما يبرره، لكن هذه الصادرات لا تشكل سوى 5% من إجمالي الصادرات العربية[1].

ومن خلال ما سبق ذكره فإن تحرير التبادل التجاري بين الأطراف يجب أن يكون منسقا كما ونوعا، ومشروطا مع الهدف الأساسي الذي من المفروض أن تبنى عليه خطة الشراكة، ألا وهي التنمية المؤزرة والسليمة والسريعة لكل الأطراف وخاصة الأقطار النامية منها.

[1]- بن حبيب عبد الرزاق، بومدين حوالف رحيمة، المرجع السابق، ص 20-21.

الفرع الثالث: شروط الاستفادة من فرص الشراكة الأورو جزائرية

حتى يمكن للاقتصاد الجزائري الاستفادة من فرص الشراكة لا بد من الحرص على تحقيق مجموعة من الشروط أهمها:

- تأهيل مناخ الأعمال بما يؤدي إلى القضاء أو التخفيف على الأقل من عوائق الاستثمار البيروقراطية، تأخر البنية التحتية خاصةً هياكل الاتصال، كذلك إصلاح بعض القوانين بجهاز العدالة... إلخ.

- تأهيل المؤسسات وذلك بتأهيل ورسكلة الموارد البشرية وإدخال معايير الأداء الدولية في تقسيم المؤسسات وإعادة تنظيمها بشكلٍ يساعدها على تحسين التنافسية والتقليل من تكاليفها.

- تحسين منظومة الإعلام الاقتصادي برفع مصداقيتها وزيادة سيولتها وتنافسيتها بشكل لا يردي إلى إنتاج معلومات متناقضة من جهات مختلفة بخصوص نفس الموضوع.

- دعم إنشاء وتطوير المؤسسات المالية المتخصصة مساعدةً في الفكر للإنشاء والمرافقة[1].

المبحث الثاني: العلاقات الاقتصادية بين الجزائر والاتحاد الأوروبي من التعاون إلى الشراكة

تعود أولى العلاقات الرسمية التي ربطت الجزائر بالاتحاد الأوروبي إلى عام 1976 حيث ارتبطت الجزائر باتفاق للتعاون الاقتصادي مع الجماعة الاقتصادية الأوروبية والذي استمر لمدة 20 سنة مدعمًا ببروتوكولات مالية تتحدد كل خمس سنوات. إن اتفاقية التعاون بقيت سارية المفعول من سنة 1995 وهو تاريخ انطلاق مسار برشلونة للشراكة الأورو متوسطية حيث تحركت دول أوروبا تجاه دول المتوسط ومن بينها الجزائر عارضةً مشروع جديد للعلاقات أخذ شكل اتفاق مشاركة وقد انطلقت المفاوضات الرسمية بين الطرفين أي الجزائر والاتحاد الأوروبي في مارس 1997 ونتيجة لاختلاف وجهات النظر حول كيفية معالجة الملفات المهمة تم تجميد هذه المفاوضات لتستأنف من جديد في 19 ديسمبر 2001 ونفي التفاوض متواصلاً إلى أن وقعت الجزائر اتفاق شراكة مع الاتحاد الأوروبي في 2002/04/22 وبهذا تكون الدولة السابعة عربيًا والثالثة مغربيًا التي تبرم هذا النوع من عقد الشراكة الذي دخل حيز التنفيذ اعتبارًا من سبتمبر 2005.

[1]- جودي حنان، غفال إلياس، تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كضرورة لمواجهة انفتاح الاقتصاد الجزائري والاندماج في الاقتصاد التنافسي، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الدولي الثاني حول متطلبات تأهيل الاقتصاد الجزائري لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، جامعة تبسة، 2012.

المطلب الأول: العلاقات الأورو جزائرية في إطار التعاون الشامل

كانت الجزائر تحتل مركزًا خصوصًا إزاء المجموعة الأوروبية في بداية ظهورها وذلك لوراثة المرحلة الاستعمارية التي وضعت الاقتصاد الجزائري في ارتباط مباشر مع الاقتصاد الفرنسي وبالتالي مع الاقتصادات الأوروبية هذا الارتباط جعلها لا تحتاج إلى إمضاء اتفاقيات تعاون مع المجموعة الأوروبية خلال الستينات[1].

على غرار ما فعل المغرب وتونس ف سنة 1969 واستفادت الجزائر من أفضليات جمركية لصادراتها نحو المجموعة الأوروبية لكن بعد نهاية الستينات قررت بعض الدول الأوروبية وخاصةً إيطاليا بشكل فردي رفض متابعة منح الأفضليات للموارد الزراعية الجزائرية وهذا ما جعل الجزائر تقرر انطلاقًا من 1972 فتح مفاوضات مع المجموعة الاقتصادية الأوروبية قصد الوصول إلى اتفاق في إطار السياسة المتوسطية الجديدة للمجموعة الأوروبية[2].

الفرع الأول: أهداف (مضمون) اتفاق التعاون

جاء في اتفاق التعاون بين الجزائر والمجموعة الأوروبية أن الهدف منها هو تعزيز التعاون الشامل بين الطرفين المتعاقدين بغرض الإسهام في التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتقوية العلاقات بينهما وضمن هذا الاتفاق تلتزم الدول المغاربية (تونس، المغرب، الجزائر) بقاعدة الدولة الأولى برعاية دون الالتزام بمبدأ المعاملة بالمثل كما تلتزم بتطبيق قاعدة المعاملة الوطنية التي تنص عليها المادة 03 من اتفاقيات (GATT)[3].

ومن جهة يسمح لها أن تفرض رسوم جمركية أو رسوم مماثلة أو فرض قيود إذا ما تطلبتها احتياجات التنمية العامة وتحيز الاتفاقيات تطبيق ما تتضمنه المادة 02 من اتفاقيات (GATT) بشأن مقاومة الأعراف والهدف النهائي من كل هذا هو تحرير المبادلات بين الطرفين

---

[1]– فتح الله وعلو، الاقتصاد العربي والمجموعة الأوروبية، دار الحداثة للنشر والتوزيع، الدار البيضاء، المغرب، 1982، ص 70.

[2] –Bishara khader (2001), le partenariat evro-méditerranéen: le processvs de Barcelone, unesy thése de le problématique, in Bichar khader, ed le partenariatevro-méditerraméen vu svd, hara matts paris, p 15.

[3]– الاتفاقية العامة للتعرفة الجمركية والتجارة، عقدت في تشرين الأول (أكتوبر 1947م)، بين عدد من البلدان تستهدف التخفيف من قيود التجارة الدولية وبخاصة القيود الكنية مثل تحديد كمية السلعة المستوردة وهو ما يعرف بنظام الحصص قد تضمنت خفض الرسوم الجمركية على عدد من السلع.

الفرع الثاني: الجانب التجاري في إطار اتفاقية التعاون

أولت اتفاقية التعاون أهمية كبيرة للجانب التجاري وقد هدف الاتفاق التجاري الموقع بين الجزائر والمجموعة الأوروبية في 1976/04/26 إلى النهوض بالتبادل التجاري بين الجانبين والعمل على تحقيق التوازن في المبادلات التجارية ويتم تحقيق ذلك من خلال التخفيضات في التعريفة الجمركية لمجموعة من المنتجات بغرض تشجيع الصادرات الجزائرية وتميز الاتفاق في أحكامه بين المنتجات الصناعية والمنتجات الزراعية على النحو التالي:

بالنسبة للمنتجات الصناعية والمواد الأولية: يسمح الاتفاق بدخول المواد الأولية والمنتجات الصناعية ذات الأصل المغاربي إلى أسواق المجموعة الاقتصادية الأوروبية من دون قيود كمية وينطبق ذلك على كل من المنتجات الصناعية الجزائرية ما عدا عدد محدد منها كما جاء في نص المادة 09 من الاتفاق[1] وذلك من خلال الإعفاء من الحقوق الجمركية أو الرسوم المماثلة الأخرى.

أما المواد الأولية والتي تمثل أغلب الصادرات الجزائرية فقد كانت تدخل سوق المجموعة الأوروبية معفية من كافة الحقوق بموجب نظام التفضيلات المهمة فكان تأثيرها محدود للغاية لا يغطي سوى (6% – 8%) من الصادرات الإجمالية[2] لأن أغلبية الصادرات الجزائرية مشكلة من البترول والغاز وهذه الأخيرة تدخل سوق المجموعة الأوروبية معفية من مختلف الرسوم الجمركية والحقوق المماثلة.

بالنسبة للمنتجات الزراعية: تضمن الاتفاق تخفيضًا للحقوق الجمركية مثال ذلك تخفيض 80% من الرسوم الجمركية المفروضة على الخضر والفواكه الجزائرية المصدرة إلى أوروبا وكذلك تحديد سقف سنوي لدخول بعض المنتجات الزراعية.

ثالثًا: الجانب التقني والمالي:

اتسم اتفاق التعاون بالطابع التجاري المدعم ببروتوكولات مالية متجددة كل خمسة سنوات والتي يبلغ عددها أربعة بروتوكولات هدفت إلى تمويل مختلف المشاريع الاقتصادية الاجتماعية المدرجة إلى تمويل مختلف المشاريع الاقتصادية والاجتماعية المدرجة ضمن التعاون الاقتصادي والتقني حيث استفادت الجزائر من مبلغ إجمالي قدره 949 مليون أورو (ECU) خلال الفترة

---

[1]– صباح شنايت، الشراكة الأورو متوسطية انعكاساتها المحتملة على الأقطار العربية حالة دول المغرب العربي، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2006، ص 244.

[2]– فتح الله وعلو، مرجع سابق، ص 118.

1978-1996 منها ما هو في شكل إعانة مالية من المجموعة الاقتصادية الأوروبية ومنها ما هو في شكل فروض ممنوحة من البنك الأوروبي للاستثمار بشروط تفضيلية ومعدلات فائدة ميسرة في حدود 1% ومدة تسديد طويلة الأجل تصل إلى 40 سنة مع الإشارة إلى أنه تم إضافة 95 مليون (ECU) إلى البروتوكول المالي الرابع.

وقد تم تخفيض 60% من إجمالي المبالغ المالية الممنوحة لتمويل المشاريع المتعلقة بالبنيات التحتية و11% لتمويل المشاريع الخاصة بقطاع المياه والري في حين وزعت المبالغ الباقية لتمويل مشاريع اقتصادية واجتماعية أخرى مثل الصناعة والزراعة والتعليم.

المطلب الثاني: اتفاقية الشراكة الأوروبية الجزائرية

تبنى الاتحاد الأوروبي مفهومًا في علاقته مع الدول المتوسطية حيث حل مفهوم الشراكة بدلاً عن مفهوم التعاون وتعد الجزائر آخر الدول المغاربية الموقعة على اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي بعد مفاوضات طويلة اتسمت بالفتور أحياناً والانقطاع أحياناً أخرى لتنتهي بالتوقيع الفعلي على الاتفاقية يوم 2002/04/22 بمدينة فالونسيا الإسبانية والتي دخلت حيز التنفيذ ابتداءً من الفاتح سبتمبر 2005[1].

الفرع الأول: مراحل مفاوضات الشراكة الأورو جزائرية

مرت المفاوضات الجزائرية الأوروبية حول مشروع الشراكة بمراحل هي:

1- المرحلة التمهيدية للمفاوضات:

بتاريخ 13 أكتوبر أخطرت الجزائر اللجنة الأوروبية بموافقتها على مبدأ تأسيس منطقة للتبادل الحر مع الاتحاد الأوروبي للمشروع في مناقشات تمهيدية لإبراهم اتفاقية شراكة ويأتي هذا الموقف لاستمرار اتفاقيات التعاون الاقتصادي والمالي الموقع من عام 1996 واستجابةً للسياسة الأورو متوسطية الجديدة وبدأ مسار المفاوضات التمهيدية بأربع جولات تمت بين جوان 1994 وفيفري 1996 عقدت بالجزائر وبروكسل بالتناوب وكانت هذه اللقاءات الأولى بين الخبراء الجزائريين والأوروبيين للتعرف أكثر على الفلسفة الجديدة للشراكة الأورو متوسطية وأهدافها وخلال هذه الفترة جاء إعلان برشلونة مبيناً بوضوح مميزات مشروع الشراكة القائك على الشمولية بتاريخ 10 جوان 1996 صادق الاتحاد الأوروبي على وثيقة تفويضية على غرار ما

[1]- صباح شنايت، مرجع سابق، ص 42.

عرض على باقي الدول جنوب المتوسط عرضت على الجزائر بصفة رسمية في شهر ديسمبر 1996 زيارة "**مانوال ماران**" نائب رئيس اللجنة الأوروبية للجزائر[1].

2- الانطلاقة الرسمية للمفاوضات:

في العاشر من جوان 1996 صادق الاتحاد الأوروبي على أول وثيقة تفاوضية مع الجزائر والتي عرضت عليها بصفة رسمية في سبتمبر 1996 فبعدما أن كانت المفاوضات بين الجزائر والاتحاد الأوروبي عبارة عن مجرد لقاءات وحوارات غير رسمية قرر كل من الطرفين منهما الطابع الرسمي وإخراجها إلى أرض الواقع لتنطلق بذاك يومي 04 و05 مارس 1997 ببروكسل من طرف وفدي خبراء الطرف الجزائري من جهة والطرف الأجنبي من جهة أخرى[2].

عرفت هذه الجولة تبايناً كبير في الآراء بين الجانبين الجزائري والأوروبي في عدة مجالات وتمثل هذا المحور في **المحور السياسي والأمني:** فحسب التصور الجزائري ارتكز هذا المحور على تكريس مبدأ التشاور وعدم التدخل في الشؤون الداخلية والتنسيق في مجال مكافحة الإرهاب. حيث بقي الجانب الاقتصادي والمالي دون تحديد للخطوط العريضة لاختلاف وجهتي نظر الطرفين بين مسعى أوروبي داع إلى إنشاء منطقة تبادل حر ورفض جزائري لكونه يعكس منطقًا اندماجيًا[3].

3- الجولة الثانية 26-28 أفريل 1997:

حاول الطرفان مرة أخرى الوصول إلى حل رضائي يتلاءم وظروف كل طرف حيث تم عقد سلسلة من الجولات فعقدت الجولة الثانية يومي 21 و23 أفريل 1997 أما الجولة الثالثة فعقدت في 27 و28 ماي من نفس السنة اتفق فيها الطرفات على إنشاء أربع مجموعات عمل تهتم بالتعامل الاقتصادي والمالي، التعاون الاجتماعي والثقافي، الزراعي لكن سرعان ما تم توقيف مسار المفاوضات بسبب اختلاف وجهات النظر بين الطرفين خاصةً إثر تجاهل الطرف الأوروبي للخصوصية التي يتمتع بها الاقتصاد الجزائري من جهة ومن جهة ثانية إهمال مسائل هامة

---

[1]- فيروز سلطاني، دور السياسات التجارية في تفعيل الاتفاقيات التجارية الإقليمية والدولية- دراسة حالة الجزائر واتفاق الشراكة الأورو متوسطية، ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد كمي، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2013، ص 169.

[2]- شواشي فاطمة، دور الشراكة الأورو جزائرية في ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وانعكاساتها على التنمية، أطروحة دكتوراه في قانون العلاقات الاقتصادية الدولية، جامعة مستغانم، 2018، ص 39.

[3]- فيروز سلطاني، مرجع سابق، ص 168.

كحرية تنقل الأشخاص والمديونية إضافةً إلى ذلك فإن تردي الوضع الأمني والسياسي الذي كان سائدًا في الجزائر في تلك الفترة وقف حاجزًا أمام نجاح هذه المفاوضات.

وفي 17 أفريل 2000 تم استئناف المفاوضات مع الاتحاد الأوروبي مقابل وضع الحكومة الجزائرية لشرطين تمثلا في:

- تأجيل عملية التفكيك الجمركي إلى ما بعد 2002 وهذا لحماية المنتوج الوطني.
- مراعاة خصوصية القطاع الزراعي خاصةً وأن الجزائر تطرق فيها كل من المفاوض الجزائري والمفاوض الأوروبي إلى مناقشة المسائل ذات الطابع القضائي والأمني وحرية تنقل أشخاص وكذا المسائل المتعلقة بإلغاء القيود الجمركية خاصةً مسألة التعويض[1].

الفرع الثاني: محددات التوجه نحو الشراكة الجزائرية الأوروبية

- **بالنسبة للجزائر:**
- تأهيل الاقتصاد الجزائري ودخول السوق العالمية من أوسع أبوابها على اعتبارات الاتحاد الأوروبي إحدى القوى المحركة للتنمية الاقتصادية.
- تدفق رؤوس الأموال من أجل تمويل المشاريع عن طريق المساعدات والقروض وكذا جلب العملة الصعبة للبلاد خاصةً وأن بنك الاستثمار الأوروبي له الدور الفعال في ذلك.
- مواجهة المنافسة الخارجية بالإضافة إلى سعي الجزائر للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة.
- الاستفادة من الإعفاءات الجمركية على المواد الأولية التي تدخل كمكون أساسي في الصناعات الوطنية.
- محاولة الجزائر الحفاظ على الاتحاد الأوروبي كشريكها التقليدي الأول خصوصًا أن لصادرات الجزائر إلى الاتحاد الأوروبي سنة 2005 بلغت نسبة 55% وهي نفس النسبة التي بلغتها واردات الاتحاد الأوروبي إلى الجزائر[2].

---

[1]- شواشي فاطمة، مرجع سابق، ص 39.

[2]- براف محمد عبيلة محمد، دفع الصادرات الجزائرية خارج المحروقات باستخدام مقاربة التسويق الدولي، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، العدد 04، 2006، ص 153.

- بالنسبة لأوروبا:

- اقتحام أسواق جديدة بحكم إنتاجها الفخم وضيق سعة أسواقها وكذا قدرتها التنافسية على المستوى العالمي ومن جهة أخرى إلى معظم البلدان الشريكة وخاصةً العربية لم تصل إلى تغطية الحاجات الملحة والضرورية لشعوبها من غذاء، وملبس وصحة.

- التخفيف من المد الأمريكي الذي يتجه نحو القارة الإفريقية وخاصةً شمال إفريقيا.

- فتح منطقة ازدهار وحسن الجوار ينعم في ظلها الاتحاد الأوروبي بعلاقات تعاونية وسليمة مع جيرانه.

- حل مشكلة الهجرة المتزايدة إلى البلدان الأوروبية حيث أن عدد السكان في الدول المتوسطية في ارتفاع.

- احتواء العنف الذي ينتشر في بعض البلاد المتوسطية عن طريق خطة لمحاربة الإرهاب وذلك من خلال وفق نظرة الاتحاد الأوروبي إلى أن أمن أوروبا من امن البحر الأبيض المتوسط[1].

المطلب الثالث: الجانب الاقتصادي والمالي لاتفاقية الشراكة الأورو جزائرية

الفرع الأول: إقامة منطقة تبادل حر بين الجزائر والاتحاد الأوروبي

نصت اتفاقية الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي في مادتها السادسة على إنشاء منطقة للتبادل الحر بشكل تدريجي بين الطرفين وحددت مدة 12 سنة للتفكك الجمركي من 2005 إلى غاية 2017[2].

- يقصد بمنطقة التبادل الحر ذلك المجتمع الاقتصادي بين مجموعة من الدول يتم بمقتضاه تحرير التجارة فيها بين هذه الدول من كافة القيود والحواجز الجمركية المفروضة على التجارة مع احتفاظ كل دولة بتعريفاتها الجمركية إزاء الدول التي تكون خارج هذه المنطقة وهذا قصد تحقيق أهداف ومنافع اقتصادية تكمن في تعظيم الإنتاج وزيادة حجم التجارة بين دول المنطقة[3].

كما هناك من اعتبر منطقة التبادل الحر على أنها: مجموعة جغرافية وسياسية أين لا توجد أي عوائق للمبادلات السلعية والخدماتية لا في شكل رسوم جمركية ولا في شكل نظام تعيين

---

[1]- ضياء مجيد الموسوي، العولمة واقتصاديات السوق الحرة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الثانية، 2005، ص 169.

[2]-محمد محمود الإمام، الوطن العربي ومشروعات التكامل البديلة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،1997، ص 68.

[3]- عمورة جمال، مرجع سابق، ص 216.

الحصص أو المعايير صحيحة وتقنية تهدف إلى إبعاد المنتجات الأجنبية من فرص الحصول على رخصة الاستيراد[1].

وتتميز المنطقة المراد إنشاؤها بأربع خصائص هي:

- منطقة للتبادل الحر بين بلد من جهة ومجموعة بلدان من جهة أخرى.
- منطقة للتبادل التجاري الحر بين اقتصاديات ذات مستويات نمو مختلفة.
- منطقة للتبادل الحر بين دول صغرى تمتاز باقتصاد منعزل غير تنافسي وغير مشروع من جهة ومجموعة دول تكاد تكون أرقى درجة التكامل الاقتصادي من جهة أخرى.
- منطقة للتبادل الحر بين طرفين يطبقان حماية بينية متفاوتة.

ولتسهيل إقامة منطقة التبادل الحر تقرر[2]:

أولاً: الإلغاء التدريجي للقيود التعريفية على المنتجات الصناعية والتحرير للتجارة الزراعية وتجارة الخدمات.

ثانيًا: اتخاذ إجراءات مناسبة فيما يتعلق بقواعد المنشأ والشهادات الخاصة وحماية حقوق الملكية الفكرية والملكية الصناعية وسيادة المنافسة.

ثالثًا: اتباع سياسة مبنية على قواعد إحصائيات السوق وتكامل الاقتصاد الوطني أخ بعين الاعتبار احتياجات ومستويات التنمية.

رابعًا: إقامة آليات التشجيع نقل التكنولوجيا من الدول الأكثر تقدمًا إلى بلدات المتوسط[3].

الفرع الثاني: التعاون المالي وفقًا اتفاقية الشراكة الأورو جزائرية

يعتبر برنامج (MEDA) الوسيلة الأساسية لتقوية اتفاقية الشراكة وتحقيق الأهداف المنصوص عليها في إعلان برشلونة وذلك من خلال برمجة مساعدات مالية بالإضافة إلى قروض ممنوحة من طرف البنك الأوروبي للاستثمار وخصصها الاتحاد الأوروبي للجزائر في

---

[1]– جبار ياسين، الشراكة الأورو متوسطية واقع وآفاق ونشأة بحالة الجزائر، دار المعرفة، الجزائر، ص 85

[2]– مفتاح حكيم، السياسات التجارية والاندماج في النظام التجاري العالمي الجديد، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة الجزائر، 2003، ص 126.

[3]– عايد لمين، الشراكة الأورو متوسطية وآثارها المتوقعة على تطور القطاع الصناعي في الجزائر، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2004، ص 55.

إطار هذا البرنامج للفترة (1995-2006) غلاف مال يقدر بـــ: 150,2 مليون أورو يتم تقديمـــه على مرحلتين (MEDA I) و(MEDA II)[1].

1- التعاون المالي وفق برنامج (MEDA I) للفترة 1995-1999:

استفادت الجزائر من خلال هذا البرنامج ما مقداره 164 مليـــون أورو حـــددها الاتحـــاد الأوروبي دعم ثلاث محاور أساسية:

- **دعم التحويل الاقتصادي:** من خلال تحسين نسب القواعد للقروض الممنوحة من قبـــل البنـــك الأوروبي للاستثمار قصد تمويل مشاريع محاربة التلوث الصناعي.
- **دعم قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:** بدعم إعادة الهيكلة الصناعية وتســـهيل التعـــديل الهيكلي وكذا دعم تحديث وتطور القطاع المالي.
- **تعزيز التعاون الاقتصادي والاجتماعي:** وذلك بدعم المنظمات الغير الحكومية.

2- التعاون المالي وفق برنامج (MEDA II) للفترة 2000-2006:

ويهدف إلى تحضير الاقتصاد الوطني لدخول اتفاقية الشراكة الأورو جزائرية حيز التنفيـــذ وذلك بضمان تحضير أفضل السبل لتنفيذها، حيث بلغ الغلاف المالي المخصص للجزائـــر 340 مليون أورو وهو مرتفع مقارنةً 164 مليون أورو للفترة السابقة وجاء هـــذا البرنـــامج لتمويـــل المشاريع والنشاطات التالية:

- دعم قطاع البريد والمواصلات.
- دعم الصحافة وقطاع الإعلام في الجزائر.
- دعم المؤسسات المصغرة في إطار الصناديق الاجتماعية.
- دعم إصلاح قطاع التكوين المهني.
- دعم المنظمات غير الحكومية وتحديثها.
- إضافةً إلى التعاون المالي في إطار برنامج (MEDA) فإن الجزائر اســـتفادت أيضًـــا مـــن القروض الممنوحة من قبل البنك الأوروبي للاستثمار حيث قدر إجمالي القروض المتحصل عليها خلال الفترة 1996-2002 بـــ 746 مليون أورو من بين 6471,6 مليـــون أورو المخصصـــة للشركاء المتوسطيين مع التذكير بأن نسبة تسديد هذه القروض قدرت خلال الفترة المذكور بـــــ

[1]- شريط عابد، دراسة تحليلية لواقع وآفاق الشراكة الاقتصادية الأورو متوسطية حالة دول المغرب العربي، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2004، ص 120.

47% أي أن الجزائر تحصلت فعليًا على 350,808 مليونًا أورو[1]. ويرجع سبب ضعف النسبة الشديد إلى التأخير في إنجاز المشاريع الممولة بواسطة هذه القروض وفق ما تم الاتفاق عليه.

خلاصة الفصل:

من خلال هذا الفصل تطرقنا لتقييم اتفاق الشراكة الأورو جزائرية واستخلصنا النتائج التالية:

- وقعت الجزائر على المجموعة الأوروبية على الاتفاق المبدئي في ديسمبر 2005 في بروكسل بهد سلسلة من المفاوضات، إلى أن ثم التوقيع رسميًا على اتفاقية الشراكة في الجزائر والاتحاد الأوروبي بفالنسيا في أفريل 2002 والتي دخلت حيز التنفيذ في سبتمبر 2002 وتتجسد هذه الشراكة في التكامل بين الطرف الأوروبي والجزائري من أجل تحقيق مشروع، وهدف اقتصادي معين بتنسيق الجهود والثروات المتاحة في شروط مضبوطة تجعل كل طرف محافظ على استقلالية الاستراتيجية أي لا تفقد أي دولة سلطتها وسيدتها جراء هذه الشراكة الاقتصادية.

- يتميز اتفاق الشراكة بين الاتحاد الأوروبي بالإضافة إلى ديمومته الشمولية وإرساء قواعد العلاقات الدائمة بين الطرفين ودعم التعاون بينهما في العديد من الميادين نذكر منها بالخصوص: الصناعة، الفلاحة، الخدمات، التكنولوجيا، التكوين، وكذلك الميادين الاجتماعية والثقافية، وقد أقر اتفاق الشراكة بصفة خاصة إرساء منطقة للتبادل الحرفي أفاق سنة 2017 والتي تم تمديدها سنة 2020.

- أكدت الأطراف المتعاقدة من اتفاقية الشراكة الأورو جزائرية والمتعلق بالتعاون الاقتصادي والمالي بأنه سيهدف بالأساس إلى دعم الجهود التي بذلتها الجزائر في سبيل تطور اقتصادها وسيركز بشكلٍ خاص على تحرير المبادلات التجارية بين الطرفين يحث يعتبر الاتحاد الأوروبي أهم شريك اقتصادي للجزائر وأول متعامل تجاري لها إذ يساهم بأكثر من 60% من التجارة الخارجية للجزائر من أجل إقامة منطقة للتبادل الحر بين الطرفين من آفاق 2020 وتسهيل التقارب بين اقتصاديات الأطراف لا سيما في الميادين التي تحقق النمو فضلاً عن تسهيل التقارب بين اقتصاديات الأطراف لا سيما في الميادين التي تحقق النمو فضلاً عن تعزيز التعاون المالي

[1]- طرافي إلهام، تأهيل القطاع الصناعي الجزائري للاندماج في الاقتصاد العالمي في ظل التحولات الاقتصادية الراهنة، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2009، ص 76.

الثنائي في غطر برنامج "مبدأ" والقروض المقدمة من طرف البنك الأوروبي بالاستثمار والبرامج الإرشادية والمخصصات المالية في إطار السياسة الأوروبية الجديدة للجوار.

لقد مس اتفاق الشراكة الموقع بين الجزائر والاتحاد الأوروبي العددي من القطاعات الاقتصادية والقطاعات غير الاقتصادية وكذا التوازنات الاقتصادية الكلية للبلد وبالتالي فقد حمل هذا الاتفاق في طياته آثارًا تعود بالنفع على الاقتصاد الوطني وأخرى تعكس سلبًا على توازناته

الفصل الثاني:

المبادلات التجارية وحركة رؤوس الأموال بين الجزائر والاتحاد الأوروبي

تمهيد:

لعل موضوع الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي شغل العديد من الخبراء، ليس لطبيعة العلاقة بين الشريكين وإنما للآثار التي تخلفها، إيجابية كانت أم سلبية.

ومن هنا لابد من تسليط الضوء أكثر على هذه الشراكة، ثم دراسة التأثير الحالي لهذا الاتفاق، وبعد ذلك التأثير المستقبلي، عند دخول منطقة التبادل الحل، وحتى نستطيع معرفة كافة الآثار التي تركها اتفاق الشراكة ارتأينا دراسة المبادلات التجارية وحركة رؤوس الأموال (الاستثمارات الأجنبية) بين الجزائر والاتحاد الأوروبي في ظل الشراكة.

المبحث الأول: الميزان التجاري بين الجزائر والاتحاد الأوروبي.

تمكننا الأرقام والإحصائيات على بناء نظرة شاملة حول الموضوع لتبعات اتفاقية الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي من الناحية الاقتصادية من خلال إعادة فحص وتبسيط للأرقام المتحصل عليها، وإدراجها في شكل جداول وأشكال والتعليق عليها كما يلي:

المطلب الأول: الصادرات (داخل المحروقات – خارج المحروقات)

لدى الجزائر اتفاقية تجارة حرة مع الاتحاد الأوروبي التي تمنح بالفعل معاملة تفضيلية لصادراتها إلى الاتحاد الأوروبي؛ وبناء على ذلك ووفقا للائحة الخاصة بنظام الأفضليات المعمم **(GSP)**، توقفت الجزائر عن الاستفادة من معاملة نظام الأفضليات المعمم ابتداء من جانفي 2014، إذ يسمح نظام الأفضليات المعمم للدول النامية الضعيفة بدفع رسوم أقل أو عدم دفع أي رسوم على الصادرات إلى الاتحاد الأوروبي، مما يمنحها إمكانية الوصول بحرية إلى سوق الاتحاد الأوروبي والمساهمة في نموها (ec.europa.eu;2018)

الجدول رقم 01: تطور الصادرات الخارجية للجزائر مع الاتحاد الأوروبي والعالم الخارجي خلال الفترة بين 2005-2018م

الوحدة: مليار أورو

البيان / السنوات	الواردات من الاتحاد الأوروبي	الواردات من العالم الخارجي	نسبة الواردات من الاتحاد /إجمالي الواردات
2005	25.593	37.22	68.76
2006	24.154	43.57	55.44
2007	20.584	43.173	47.68
2008	28.260	53.914	52.42
2009	17.411	32.402	53.73
2010	21.075	42.996	49.02
2011	27.850	52.782	52.76
2012	32.764	55.935	58.58
2013	31.920	49.658	64.28
2014	29.458	45.254	65.09
2015	20.909	31.152	67.12
2016	16.509	26.478	62.35
2017	18.522	30.426	60.88
2018	20.997	33.236	63.18

Source : (European Commission, 2018, p. 3), (Trade, 2018, pp. 3-4), (CNIS, 2011)

من المتعارف عليه أن معظم الصادرات الجزائرية تتمثل في المحروقات وبنسبة تقترب من 97% من مجموع الصادرات في المتوسط، وكما هو معلوم كذلك أن التعامل في سوق النفط العالمي لا يتم سوى بالدولار الأمريكي، (باستثناء حالات العقوبات التي تصبح المبادلات تتم بالمقايضة أو بعملة الدولة المقتنية، أو بعض الاتفاقيات بين الدول)، وهذا ما يدل على أن نسب عالية من إيرادات الجزائر تكون بالدولار الأمريكي وفي المقابل جل البضائع والمعدات والوسائل تشترى باليورو، بسبب أن أغلب واردات الجزائر تكون من الاتحاد الأوروبي، إلا أننا لاحظنا أن هذه النسبة عرفت تراجعا خلال سنتي 2017–2018 لتصل حدود 95% إلا أنها تبقى بعيدة عن طموحات البلد اقتصاديا.

ومن خلال الإحصائيات المبينة في الجدول أعلاه وكذلك الشكل البياني المفسر له وبالأخذ بعين الاعتبار أن مخلفات تطور قيم الصادرات الجزائرية غالبيتها مقومة بالدولار الأمريكي وتعرف تذبذبا بين الارتفاع والانخفاض وبفارق متباين أحيانا، نجد أن حصيلة الصادرات الجزائرية إلى EU28 سنة 2005م بلغت ب25.593 مليار يورو التي تمثل 68.76% من أجمالي الواردات، وهذه النسبة تمثل أعلى نسبة خلال فترة المدروسة، إلا أن هذه النسبة عرفت تراجعا محسوسا لتفقد أكثر من 5 مليار يورو سنة 2007 م وهذا بسبب تداعيات أزمة الرهن العقاري وتراجع أسعار البترول، إلا أنه في سنة 2008م نجد أن هذه النسبة عاودت الارتفاع متجاوزة حصيلة 28 مليار يورو وهذا راجع نتيجة القفزة النوعية لأسعار البترول في البورصات العالمية، لتعاود هذه النسبة في التراجع وبشكل شديد حيث تجاوزت فقدان 11 مليار دولار، ويعود السبب في ذلك إلى مخلفات الأزمة المالية العالمية مع تهاوي أسعار البترول.

وبحلول سنة 2012 عرفت هذه النسبة تحسنا لتبلغ أقصى حصيلة لها سنة 2012 بقيمة 32.764 مليار يورو، ونرجع سبب هذا الارتفاع إلى زيادة الطلب على المنتجات البترولية من الاتحاد الأوروبي، بالإضافة إلى التحسن الملحوظ في أسعار البترول في الأسواق العالمية، بالإضافة كذلك إلى أن الجزائر عملت على تحسين قيمة ونسبة الصادرات خارج قطاع المحروقات، إلا أنها عرفت تراجعا متواصلا وخطيرا خاصة سنة 2016 أين عرفت أدنى حصيلة لها بحوالي 16.5 مليار يورو فقط حيث فقدت تقريبا نصف الحصيلة إذا ما قورناها بسنة 2012 وهذا ما جعل الجزائر تدخل في أزمة كان لابد للجزائر من معالجتها، وهو ما حدث حيث كان

اللجوء إلى صندوق ضبط الموارد والاحتياطي من العملات الصعبة اللذين عرفا نزيفا متواصلا في تمويل الواردات الجزائرية.

أما بالنسبة لسنتي 2017-2018 فكانت بداية لتحسن قيمة حصيلة الصادرات الجزائرية بمبلغ 2 مليار لكل سنة، وهذا راجع نتيجة الإجراءات المتخذة من قبل الجهاز التنفيذي مع مبدأ تنويع الصادرات وخاصة الاهتمام بقطاع خارج المحروقات.

مما سبق نستنتج أن متوسط نسبة الصادرات الجزائرية للاتحاد الأوروبي خلال فترة 14 سنة قدر بـــ58.67% وهذا دليل واضح على أن الاتحاد الأوروبي يعتبر الزبون الأول للجزائر من ناحية الصادرات.

المطلب الثاني: الواردات

الجدول رقم 02: الحصيلة الإجمالية لواردات الجزائر خلال الفترة بين 2005-2018م

الوحدة: مليار يورو

البيان / السنوات	الواردات من الاتحاد الأوروبي	الواردات من العالم الخارجي	نسبة الواردات من الاتحاد /إجمالي الواردات
2005	11.255	15.95	70.56
2006	9.978	16.46	60.62
2007	11.270	19.898	56.64
2008	15.401	26.821	57.42
2009	14.821	28.164	52.62
2010	15.595	30.511	51.11
2011	17.312	33.941	51.01
2012	21.125	39.188	53.91
2013	22.386	41.299	54.20
2014	23.442	42.586	54.93
2015	22.253	44.818	49.65
2016	20.400	42.211	48.36
2017	18.834	39.598	47.59
2018	18.913	37.553	50.36

Source: (European Commission, 2018, pp. 3-8)

إن مخلفات تطور قيم الواردات الجزائرية غالبيتها مقومة باليورو وفي تزايد مستمر، إذ بلغت حصيلة الواردات الجزائرية من **EU28** سنة **2007** م ب11.270 مليار يورو التي كانت تمثل 56.64% من إجمالي الواردات، لتعرف ارتفاعا في المبالغ بعد ذلك ولتتضاعف سنة **2013** م بحصيلة تقدر ب **22.386** مليار يورو من الاتحاد الأوروبي وتبلغ نسبة 54.20% من الحجم الكلي لواردات الجزائر والتي ما تزال مرتفعة، وبلغت اقصى قيمة لها سنة **2014** م بحصيلة 23.392 مليار يورو وبنسبة 54.93%، لتعرف انخفاضا محسوسا بعد ذلك وتبلغ سنة 2017م قيمة 18.846 مليار يورو، لتتحسن بفارق ضئيل سنة 2018 م بقيمة 121 مليون يورو نتيجة الإجراءات المتخذة من قبل الجزائر من تعليق الاستيراد لبعض المنتجات الأوروبية وكذا وضع قائمة ممنوع استيرادها وتطبيق آلية الحصص والمنع الإداري المؤقت لبعض المنتجات المستورة، إلى جانب وضع رسوم على بعض المواد المستوردة، ضف إلى ذلك وضع شرط على المؤسسات المستوردة للمواد التي تباع على حالها والتي تح تدخل في عملية الإنتاج بأن يفرض بنك المستورد ما قيمة 120% من قيمة البضاعة المستوردة في الحساب قبل إتمام العملية لتضييق الخناق على فئة معينة من المستوردين وبالتحديد مستوردي المنتجات الموجهة للاستهلاك النهائي.

فرغم تخفيضات سعر الصرف لتقليل وتيرة الاستيراد إلا أنها لم تفلح نظرا لعدم توفر آلية انتاج مرنة في البلاد، إلى جانب زيادة الطلب على المواد الوسيطية الأجنبية وعدم توفرها بشكل كاف في الجزائر، إلى جانب حدوث تضخيم في فواتير الاستيراد واستراد مواد كمالية وغير مرغوبة من عامة الناس بطرق ملتوية، ضف إلى ذاك المبالغ الكبرى المخصصة في برامج التنمية المحلية والريفية والتي تستوجب توفير معدات وخبرات وخدمات اجنبيه لإنجاز وإتمام المشاريع الضخمة.

فالنسبة المتوسطة لحصيلة الواردات من الاتحاد الأوروبي تقدر خلال هذه الفترة المدروسة 54.21%، بينما بقية دول العالم تمثل نسبة 45.79% مما يدعم فكرة ارتباط الاقتصاد الوطني بالتجارة الخارجية مع الاتحاد الأوروبي بنسبة تفوق النصف عن التعاملات مع باقي دول العالم وتأثره بالأحداث والتغيرات الحاصة فيها

الشكل رقم 01: يمثل تطور حصيلة الواردات الجزائرية من EU28 وباقي دول العالم خلال الفترة بين (2005-2018م)

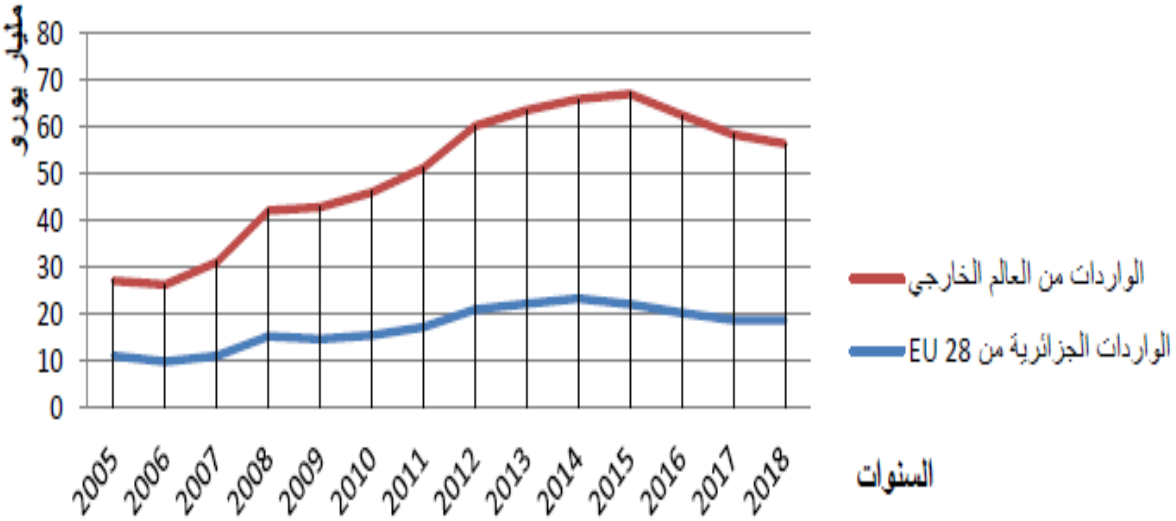

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على إحصائيات الجدول رقم 02

من خلال ملاحظتنا للجدول أعلاه والشكل البياني الممثل له نستنتج أنه يوجد تماثل بارز لمنحنيي الواردات الجزائرية من العالم الخارجي ومن الاتحاد الأوروبي، حيث نرى أنهما يسيران في نفس الاتجاه سواء كانا في حالة الزيادة أو في حالة النقصان، حيث نجد أن الفارق بينهما في المتوسط 20 مليار يورو، وهذا ما يؤكد بأن الاتحاد الأوروبي الشريك الأول للجزائر من ناحية الواردات بأكثر من 50% في تمويل اقتصاد الجزائر.

ومن خلال الشكل كذلك يتضح لنا أن منحى الواردات في ارتفاع تدريجي بين الفترة (2005-2012) إذ يقارب 10 مليار يورو، بعد هذه الفترة نرى أنه شهد قفزة نوعية ويتضاعف خلال الفترة بين (2012-2015) خاصة مع العالم الخارجي أين ارتفعت حصيلة الواردات بأكثر من20 مليار يورو، بينما الواردات من الاتحاد الأوروبي بقيت مستقرة في حدود 21 مليار يورو.

أما في الفترة ما بين (2016-2018) فقد شهدت الواردات الجزائرية تراجعا خاصة بالتعاملات مع العالم الخارجي مقارنة مع الاتحاد الأوروبي.

إذن من خلال تحليلنا للنتائج السابقة نرى أنه انطلاقا من سنة 2005م بدأت المسافة بين منحنيي الواردات الجزائرية في الاتساع مع مرور الوقت لتبلغ أقصاها سنة 2015م لتبدأ في التراجع بعد ذلك، إلا أن المسافة في بداية مسار المنحنيين أقل من المسافة في نهاية فترة الدراسة، وهذا راجع

ربما لازدياد واردات الجزائر مع العالم الخارجي مقارنة مع دول الاتحاد الأوروبي. وربما يرجع سبب هذا التفاوت بين الواردات من العالم الخارجي والواردات من الاتحاد الأوربي إلى زيادة الإنفاق على البرامج التنموية وخاصة في البنى القاعدية التحتية التي تتمثل في كل من وسائل النقل والاتصال والمرافق كالطرقات، الجسور، المطارات، الموانئ وغيرها، وكذلك بالنسبة للبنى الفوقية التي فتهتم بالعنصر البشري ومتطلبات تأهيله كبرامج التدريس، التكوين، التربصات، التعليم، البعثات العلمية وغيرها دون أن ننسى ارتفاع الطلب المحلي على المنتجات الأجنبية وهذا لما تتميز به من ناحية النوعية والجودة والفعالية، إضافة إلى التأثر بوسائل الإعلام الحديثة وتقليد للغرب، إلى جانب تنويع مصادر تمويل البلاد للخروج من التبعية للواردات من دول الاتحاد الأوروبي.

المطلب الثالث: تحليل رصيد الميزان التجاري بين الجزائر والاتحاد الأوروبي

الجدول رقم 03: تطور التجارة الخارجية للجزائر مع الاتحاد الأوروبي والعالم الخارجي (2005-2018)

الوحدة: مليار يورو

البيان / السنوات	إجمالي التجارة الخارجية مع الاتحاد الأوروبي	إجمالي التجارة الخارجية مع العالم الخارجي	نسبة إجمالي التجارة الخارجية مع الاتحاد الأوروبي / إجمالي التجارة الخارجية مع العالم الخارجي
2005	36.848	53.17	69.30
2006	34.132	60.03	65.86
2007	31.855	63.071	50.51
2008	43.661	80.736	54.08
2009	32.232	60.566	53.22
2010	36.671	73.508	49.89
2011	45.161	86.724	52.07
2012	53.889	95.124	56.65
2013	54.306	90.957	59.71
2014	52.85	87.84	60.17
2015	43.16	75.97	56.81
2016	36.927	68.689	53.76
2017	37.411	70.023	53.43
2018	39.910	70.789	56.38

Source : (European Commission, 2018, p. 3), (European, 2017), (CNIS, 2011)

إن الإحصائيات الموضحة في الجدول أعلاه تبين لنا أن حصيلة التجارة الخارجية للجزائر مع الاتحاد الأوربي قد عرفت أرقاما مهمة حيث بلغت 31.855 مليار يورو سنة 2007م، ونلاحظ أن هذه الأرقام واصلت ارتفاعها لتبلغ ذروتها سنة 2012 لتصل ما قيمته 54.306 مليار يورو، إلا أن القرارات المتخذة من طرف الجزائر للحد من فاتورة الاستيراد وكذا تراجع أسعار المحروقات في السوق العالمية أدى إلى انخفاض حصيلة التجارة الخارجية للجزائر مع الاتحاد الأوروبي وهذا ابتداء من سنة 2017 حيث سجل انخفاضا بأكثر من 17 مليار يورو.

أما بخصوص التجارة الخارجية مع العالم الخارجي فمن خلال الإحصائيات المبينة في الجدول نلاحظ أنها تسير على نفس الوتيرة بالنسبة للتجارة الخارجية مع الاتحاد الأوروبي، حيث قدرت بـــ63.071 مليار يورو سنة 2007 لتصلا إلى ذروتها سنة 2012 بحصيلة قدرت بـــ95 مليار يورو، وهذا راجع إلى زيادة حجم الصادرات سواء في قطاع المحروقات أو خارجها وكذا بسبب تحسن أسعار المحروقات، وتعاود إلى الانخفاض ابتداء من سنة 2016 بأكثر من 22 مليار يور.

الشكل رقم 02: يمثل تطور رصيد الميزان التجاري بين الجزائر والاتحاد الأوروبي والعالم الخارجي خلال الفترة بين2005-2018م

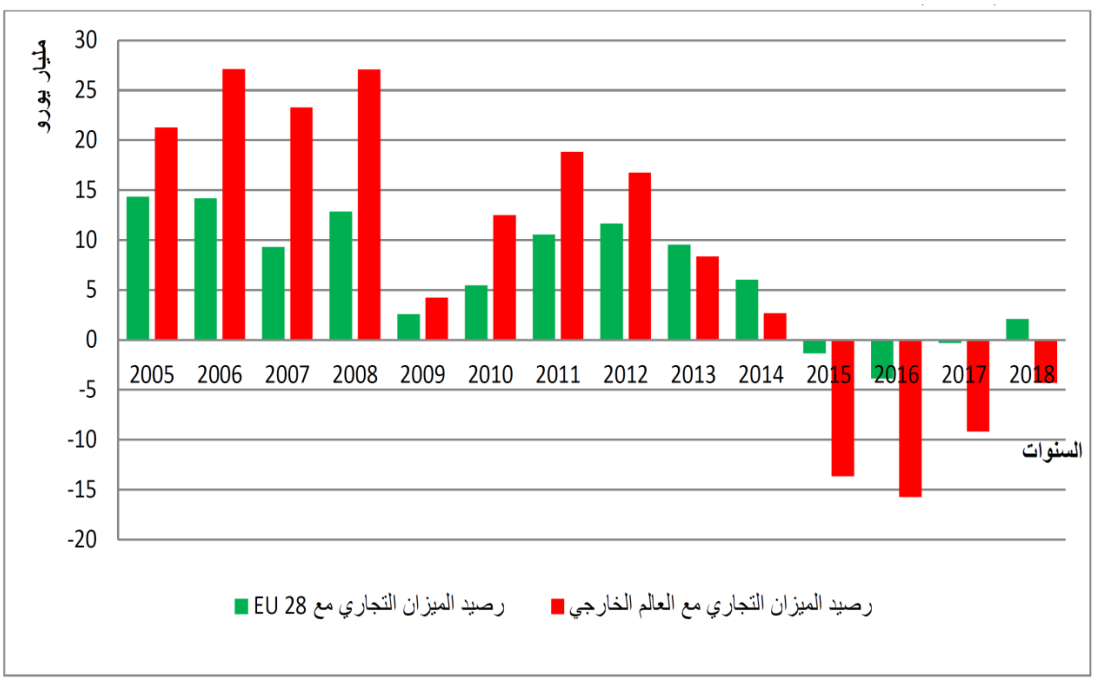

المصدر: بضياف صالح، اتفاقية الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي بين الواقع والمأمول، مجلة معهد العلوم الاقتصادية، المجلد 23، العدد 02، جامعة البليدة، 2020، ص 1122.

انطلاقا من الإحصائيات في الجدول السابق وملاحظتنا للأعمدة البيانية لتطور رصيد الميزان التجاري للجزائر يتبين لنا بأن أعمدة رصيد الميزان التجاري بين الجزائر والاتحاد الأوروبي تعرف تغيرات، حيث يمكننا تقسيمها إلى مرحلتين كالتالي:

المرحلة الأولى:

تمتد هذه المرحلة من سنة 2007 إلى غاية 2014، حيث تميزت هذه الفترة بكون رصيد الميزان التجاري كان لصالح الجزائر، حيث بلغ أعلى مستوى له سنة 2008م بمبلغ 12.859 مليار يورو، ويعرف تراجعا بشكل خطير سنة 2009م بأكثر من 10 مليار يورو، ليعاود التحسن إلى غاية سنة 2012م ليبلغ قيمة 11.639 مليار يورو، ثم يعاود في الانخفاض ليبلغ سنة 2014م مقدار 6.066 مليار يورو، حيث ما يلاحظ على هذه الفترة أن رصيد الميزان التجاري كان موجبا دائما.

المرحلة الثانية:

تمتد هذه المرحلة من سنة 2015م إلى غاية سنة 2017م، حيث نلاحظ في هذه المرحلة أن رصيد الميزان التجاري كان سالبا على طول هذه الفترة، إذ عرف لأول مرة رصيدا سالبا سنة 2015م بقيمة 1.345 مليار يورو، وهذا لكون الصادرات من المحروقات لا تغطي الواردات من الاتحاد الأوروبي ، ليواصل الرصيد مسيرة التراجع بالغا أقصى قيمة له بـــ3.899 مليار يورو سنة 2016م، وهذا ما دعا الجزائر إلى اتخاذ إجراءات للحد من تبعات ذلك على الاقتصاد الوطني، تمثلت هذه الإجراءات في التعديلات المطبقة حول اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي وإجراءات الحد من فاتورة الاستيراد سنة 2017م ليتراجع الرصيد السالب ويبلغ قيمة 281 مليون يورو فقط، إلا أنه في سنة 2018 وبعد اتباع الإجراءات المتخذة من طرف الجزائر عرف رصيد الميزان التجاري تحسنا بمقدار 2.084 مليار يورو، حيث عملت الجزائر على تسقيف قيمة الواردات ووضع قائمة سوداء وغيرها من الإجراءات الإدارية إضافة إلى بداية انتعاش أسعار البترول.

المبحث الثاني: حركة رؤوس الأموال بين الجزائر والاتحاد الأوروبي (الاستثمارات الأجنبية).

المطلب الأول: تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر بعد توقيع الشراكة الأورو جزائرية

وسنقوم بدراسة تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر من الاتحاد الأوروبي بعد توقيع اتفاقية الشراكة الأورو جزائرية خلال الفترة 2003-2008 من خلال الجدول التالي:

جدول رقم 04: تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر من الاتحاد الأوروبي خلال الفترة 2003-2008

الوحدة: مليون دولار

البلد	2003	2004	2005	2006	2007	2008	المجموع
إسبانيا	61.34	40.05	129.73	187.04	132.41	294.32	844.89
فرنسا	9.98	61.70	60.42	239.76	211.82	132.76	716.44
بلجيكا	0.31	3.53	0.81	4.11	99.61	231.91	330.28
إيطاليا	1.32	1.44	0.76	12.97	5.19	171.14	192.8
ألمانيا	6.38	9.38	10.38	36.44	69.83	21.76	154.17
قبرص	0.02	0	2.92	30.00	36.39	0.14	69.47
الدنمارك	0	0	1.37	7.85	4.31	3.05	16.58

المصدر: فاطمة رحال، أثر تحرير حركة رؤوس الأموال على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر حالة الجزائر (2000-2010)، رسالة ماجستير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2011، ص 202.

من خلال الإحصائيات الموضحة في الجدول أعلاه نلاحظ أن كل من إسبانيا وفرنسا وبلجيكا تستحوذ على معظم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بالجزائر، حيث نلاحظ أن مجموع الاستثمارات الأوروبية بالجزائر قد عرف انتعاشا وتزايدا مستمرا خلال الفترة (2004-2008)، حيث أنه بعد توقيع الجزائر لاتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي سنة 2005 نجد أن الاستثمارات الأجنبية قد تضاعف حجمها، حيث بلغت سنة 2008 حوالي 1144.48 مليون دولار بعدما كانت تقدر بـــ173 مليون دولار سنة 2004، وهذا ما يدل على أن لاتفاقية الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي انعكاس "إيجابي على تدفق الاستثمارات الأوروبية الواردة للجزائر.

المطلب الثاني: تطور حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد للجزائر خلال الفترة 2003-2013

لقد اهتمت الجزائر بتحسين المناخ الاستثماري، كما قامت بإصدار قوانين ومنح امتيازات خاصة للمستثمرين سواء من الاتحاد الأوروبي أو خارجه و ذلك لجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة من أجل تكييف اقتصادياتها مع التحديات العالمية، و هذا ما انعكس إيجابا على الاستثمارات الأوروبية، من خلال هذا المطلب سنحاول التعرف على حجم الاستثمار الأجنبي المباشر بالجزائر

الجدول رقم 05: تطور حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد للجزائر خلال الفترة 2003-2013

السنة	عدد المشاريع	النسبة	المبلغ (مليون دينار)	النسبة
2003	523	1.10	104804	1.51
2004	1882	3.95	403758	5.82
2005	903	1.90	240847	3.47
2006	873	1.83	206731	2.98
2007	2226	4.68	509350	5.35
2008	4556	9.57	655670	9.46
2009	7133	14.99	1773545	25.58
2010	8024	16.86	469205	6.77
2011	6759	14.20	401348	5.79
2012	6999	14.71	1352811	19.51
2013	7715	16.21	815545	11.76

المصدر: فاطمة رحال، المرجع السابق، ص 249.

الشكل رقم 03: حجم الاستثمار الأجنبي المباشر من حيث العدد المشاريع ومبالغها خلال الفترة 2003-2013

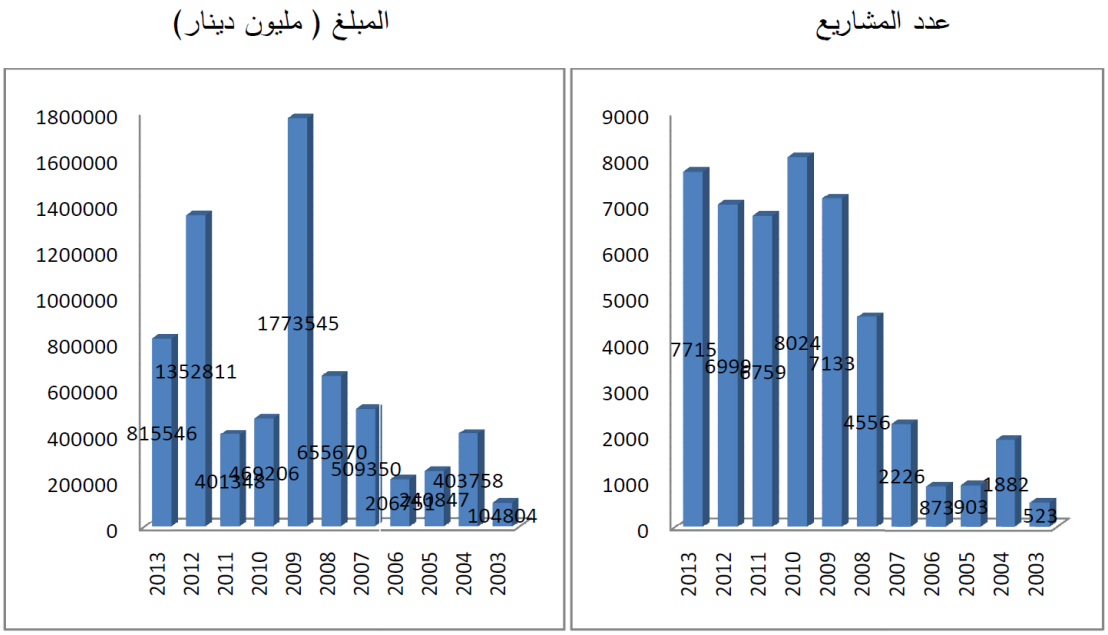

من خلال تفحصنا للإحصائيات الواردة في الجدول أعلاه وملاحظتنا للأعمدة البيانية نلاحظ من أن حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد للجزائر قد تطور تدريجيا عبر السنوات فقد تميزت الفترة الممتدة بين 2003-2013 بارتفاع ملحوظ، حيث شهدت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة على الجزائر زيادة بـــ 1359 مشروعا والمقدرة قيمتها بـــ298954 مليون دينار في سنة 2004 مقارنة بـــ2003، في حين سجلت تراجعا خلال سنتي 2005 و2006، حيث في سنة 2005 تراجعت ب 979 مشروع بمقدار 162911 مليون دينار و في سنة 2006 تقلص الانخفاض إلى 30 مشروع بمقدار 34116 مليون، أما خلال الفترة الممتدة 2007 و2010 فشهدت زيادات متتالية في عدد مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر وبنسب متزايدة 4.68 %، 14.99 %، 16.86% على التوالي، وأما سنة 2009 التي سجلت قيمة قدرها 1735445 مليون دينار وبذلك تصل إلى رقم قياسي من حيث الارتفاع، والتي لم تحققه الجزائر خلال طيلة الفترة السابقة، وهذا راجع لانتعاش القطاع العقاري بدرجة ملحوظة وهذا ما أدى إلى تزايدت التدفقات التي أجتذبها القطاع العام سنة 2008 بـــ20 مرة مقارنة بقيمة تدفقات القطاع الصناعي بما يزيد عن أربعة أمثال تدفقاته لعام 2007، وقد احتلت الجزائر المرتبة الثالثة في

الدول العربية سنة 2008 بعد كل من السعودية والإمارات، بالرغم من أن العالم مر خلال هذه الفترة بأزمة مالية واقتصادية حادتين تراجعت خلالهما حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة في العالم بنسبة 40%، كما انهارت أسعار البترول من 147 دولار للبرميل في جويلية 2008 إلى أقل من 50 دولار للبرميل في 2009، مما أدى بالجزائر إلى اتخاذ إجراءات اقتصادية تحفظية، والتي اعتبرت سببا في تراجع حجم الاستثمارات الأجنبية إلى الجزائر سنة 2010، بالإضافة إلى الأزمة المالية التي تعاني منها شركة "بريت بترو ليوم" إحدى أكبر الشركات البترولية المستثمرة في قطاع المحروقات بالجزائر، فهذا الانخفاض الذي عرفته الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر لم يستمر طويلا إذ ارتفع عدد المشاريع الاستثمارية خلال سنتي 2012 و 2013 إلى 6999 و7715 مشروعا على التوالي بمقدار 1352811 مليون دينار و815545 مليون دينار على التوالي وهذا الارتفاع يعود لتحسن الظروف الاقتصادية في الجزائر.

المطلب الثالث: التوزيع الجغرافي والقطاعي للاستثمار الأجنبي في الجزائر

الفرع الأول: التوزيع الجغرافي للاستثمار الأجنبي في الجزائر

تتعدد الدول التي تستثمر في الجزائر، لذلك سنحاول معرفة أكثر الأقاليم استثمارا في الجزائر خلال الفترة 2002-2012 والتي يوضحها الجدول التالي:

جدول رقم 06: التوزيع الجغرافي للاستثمار الأجنبي في الجزائر

الأقاليم	عدد المشارع	المبلغ (مليون دينار)
أوروبا	228	36450
الاتحاد الأوروبي	185	323298
آسيا	27	493406
الأمريكتين	9	59504
الدول العربية	153	1181166
إفريقيا	1	4510
أستراليا	1	2974
المجموع	419	2106062

المصدر: **www.andi.dz**،

الشكل رقم 04: التوزيع الجغرافي للاستثمار الأجنبي في الجزائر من حيث عدد المشاريع ومبالغها (2003-2013)

عدد المشاريع

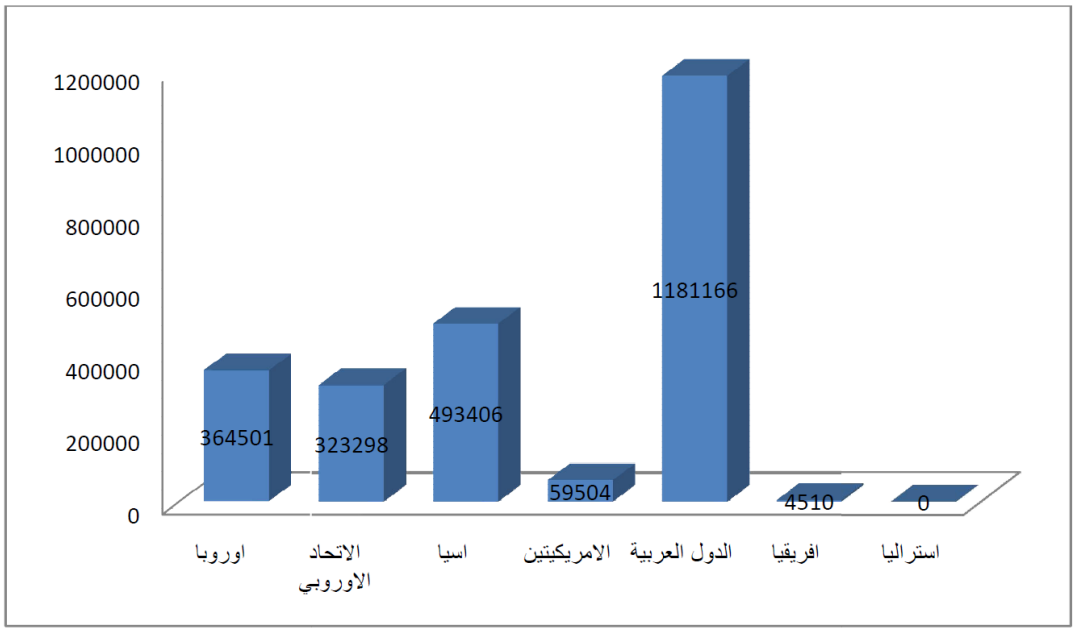

المبلغ (مليون دينار)

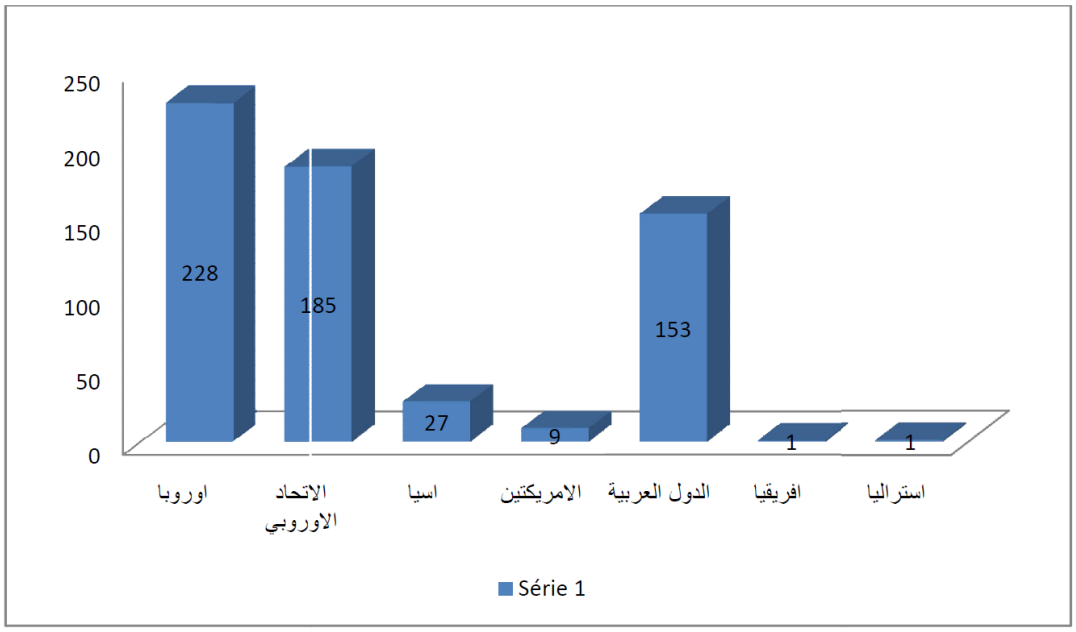

من خلال الإحصائيات الموضحة في الجدول أعلاه وكذا ملاحظتنا للأعمدة البيانية يتضح لنا جليا أن الاتحاد الأوربي يحتل المرتبة الأولى بالنسبة استثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر ب 185 مشروعا ما قيمته 323298 مليون دينار ثم تليها الدول العربية بقيمة 493406 مليون دينار، ويبقى حضور دول أفريقيا وأمريكا وأستراليا ضعيفا في الجزائر .

الفرع الثاني: التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي في الجزائر

من خلال التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر على أكثر القطاعات ثمارا خلال الفترة (2003 – 2013.)

أولا : الاستثمار في قطاع المحروقات

تتشكل المحروقات أكثر من نسبة 95% من إجمالي صادرات الجزائر، حيث تعد الجزائر الممول العالمي الثاني سنة 1967 بالغاز الطبيعي، فقد تم التصريح ب 99 استثماري أجنبي لدى الوكالة الوطنية لتطوير استثمار خلال الفترة (1991–2007) بقيمة 472163 مليار دينار جزائري، و يتوقع أن يرتفع عدد المشاريع الأجنبية في هذا القطاع نظرا لقيام الدولة بإصدار قوانين خاصة تلغي احتكار المؤسسة الحكومية (سوناطراك) للقطاع سمح للمؤسسات الأجنبية بمزيد من الحرية في ممارسة نشاطها و تم إبرام عدد من العقود بين شركة سوناطراك و عدد الشركات البترولية العالمية منها إمضاء عقد شراكة مع مجموعة BP- AMOCO خلال عام 2003 باستثمار قيمته 2.5 مليار دولار حيث تمتلك شركة سوناطراك 35% و ذلك لغرض إنتاج الغاز الطبيعي و العمل على اكتشاف احتياطات جديدة بمنظمة عين صالح بالجنوب الجزائري[1].

ثانيا: الاستثمار خارج قطاع المحروقات

حسب الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI) فإن الاستثمارات الأجنبية المباشرة خارج المحروقات توزع على النحو التالي:

[1]– إيمان زوبيري، أثر الشراكة الأوروجزائرية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماستر تخصص تسويق وتجارة دولية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلـــوم التجاريـــة، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2014، ص 103.

جدول رقم 07: توزيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة المصرح بها حسب القطاعات الاقتصادية خلال الفترة (2003-2013)

قطاعات النشاط	عدد المشاريع	النسبة	المبلغ (مليون دينار)	النسبة
الزراعة	612	1.29	56539	0.82
البناء، الأشغال العامة والري	9081	19.08	1057006	15.24
الصناعة	5413	11.37	2960683	42.70
الصحة	545	1.15	68040	0.98
النقل	26718	56.14	655594	9.46
السياحة	409	0.86	781962	11.28
الخدمات	4809	10.10	968431	13.97
التجارة	2	0.00	374842	0.54
الاتصالات	4	0.01	347842	5.02
المجموع	4593	100	6933611	100

المصدر: **www.andi.dz**،

شكل رقم 05: التوزيع القطاعي للاستثمارات الأجنبية المباشرة المصرح بها من حيث المشاريع ومبالغها خلال الفترة (2003-2013)

عدد المشاريع

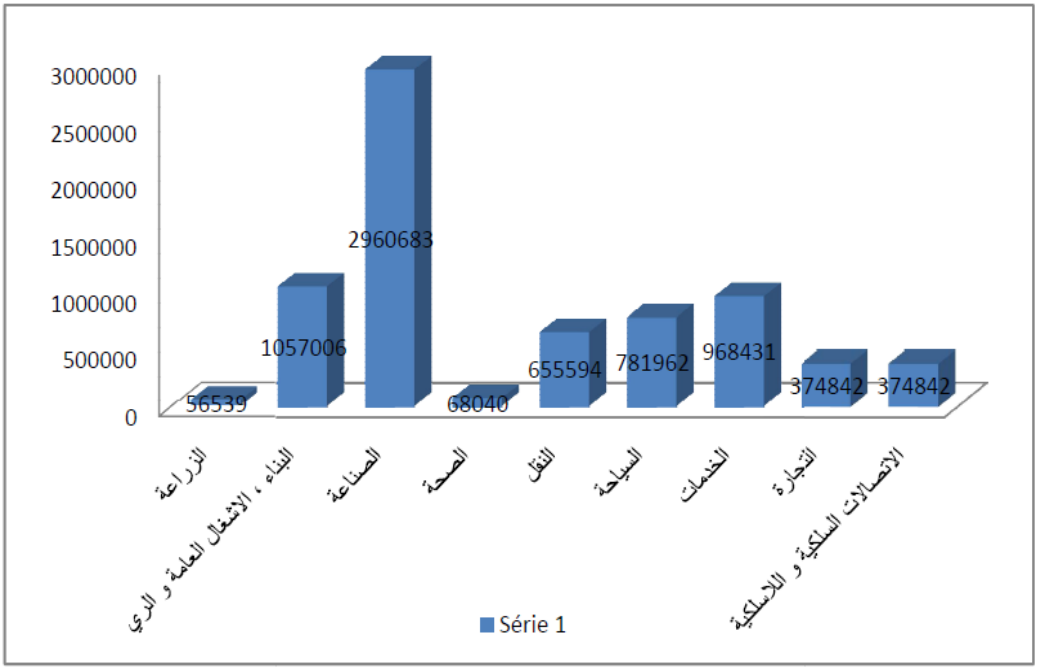

المبلغ (مليون دينار)

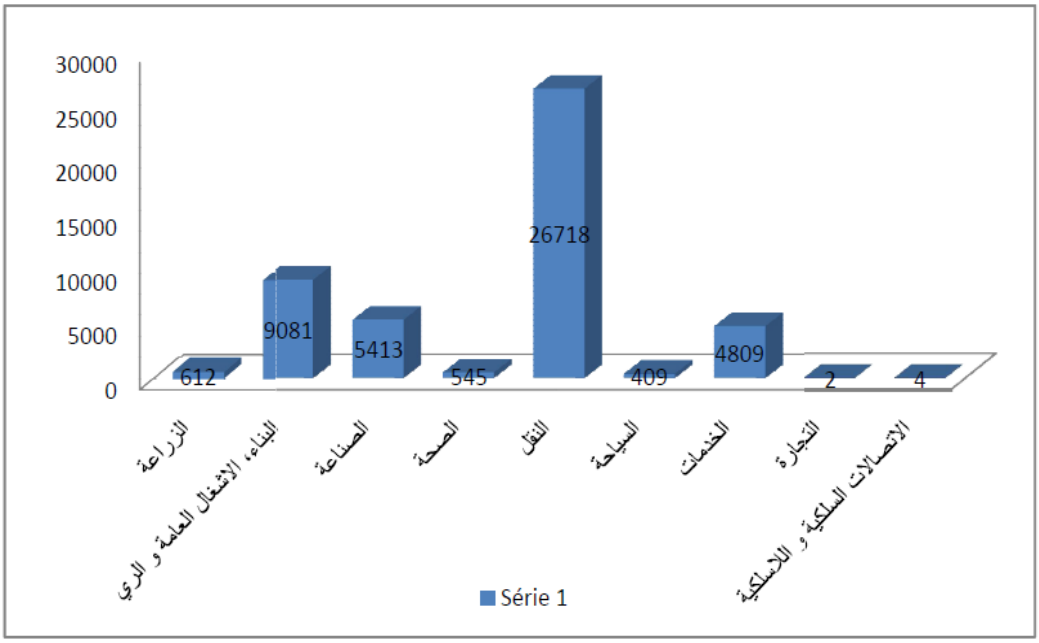

ما يمكن ملاحظته من خلال الجدول أعلاه والأعمدة البيانية أن الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر يتوزع من عدد قطاعات الاقتصاد الوطني، حيث يحتل كل من قطاع النقل والبناء، الأشغال العامة والري والصناعة الصادرة في استقطاب رؤوس الأموال الأجنبية، سواء من حيث عدد المشاريع المسجلة والتي بلغت نسبتها 56.14 %، 19.08 %، 19.08 % 11.37 % على التوالي، أما من حيث المبالغ المالية المقررة فنجد الصناعة والبناء، الأشغال العامة والري والخدمات هي القطاعات التي تستقطب أكبر الاستثمارات.

خلاصة:

إن اتفاق الشراكة الأوروجزائرية يدخل ضمن التشابك الاقتصادي الذي يعرفه العالم اليوم نتيجة تطور وتبلور أفكار النظام الليبرالي نتيجة بروز مظاهر العولمة الاقتصادية والتحرر المالي، التي تسعر المؤسسات المالية الدولية على تطبيقها ونشر مبادئها في مختلف أنحاء العالم بواسطة جملة من الآليات الحديثة في إطار ما يعرف بالإقليمية الجديدة متخذة في ذلك مجموعة من الأشكال كاتفاقيات شراكة واتحادات جمركية ومناطق حرة وغيرها من العلاقات الاقتصادية الثنائية أو المتعددة الأطراف.

وأمام هذا الوضع العالمي الجديد، كان لابد على الجزائر أن لا تبقى منعزلة على نفسها، بل كان عليها العمل من أجل التأقلم مع هذه الوضاع الجديدة، وقد جاءت الشراكة مع الاتحاد الأوروبي في هذا الإطار، حيث حاولت الجزائر من خلال هذه الشراكة على تأهيل اقتصادها الوطني قصد الانفتاح أكثر وتسهيل اندماجه في الاقتصاد العالمي لكن ميدانيا لم تحقق هذه الشراكة الأهداف المنتظرة منها، حيث ظل الاقتصاد على ما هو عليه قبل عقد الشراكة. فالصادرات الجزائرية لا زالت تعتمد على قطاع المحروقات بنسبة 97 إلى 98%، كما أن الأسواق العالمية بقيت مستعصية على المؤسسات الجزائرية نظرا لتباطؤ تأهيلها وعدم قدرتها على المنافسة، ويرجع سبب ذلك إلى عدم مرونة الاقتصاد الجزائري من جهة والعراقيل البيروقراطية للإدارة الجزائرية من جهة أخرى

الخاتمة

خاتمة:

إن الشراكة الأوربية الجزائرية مثل أي شراكة أخرى، حتى يكتب لها النجاح عليها أن تلبي المصالح والطموحات المشروعة لكلا الجانبين، والحوافز الأساسية لتلك الشراكة بالنسبة للجزائر، تتمثل في تقليص الفوارق الاقتصادية والاجتماعية وفي السياسة بينها وبين الاتحاد الأوروبي، وذلك مقابل الانفتاح نحو الاتحاد مما يوفر للجزائر إمكانية التموقع على خارطة العولمة والعمل على تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعي، خاصة وأن اتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي علاقة القوي بالضعيف، حيث أن الاتحاد الأوروبي كتلة اقتصادية مؤهلة، بينما نجد أن الاقتصاد الجزائري وإن حقق نتائج مرضية فهو اقتصاد ريعي، لا يمتلك مؤسسات تنافسية وبالتالي فمصلحة الطرف الأوروبي تبدو جلية في استغلال هذا الاتفاق بما يخدم مصالحها، فمن جهة تضمن تموينها بالطاقة ومن جهة أخرى تزيد من نفوذها في السوق الجزائرية بل والسوق الإفريقية.

نتائج الفرضيات:

لقد خلصنا من بحثنا المتواضع العديد من النتائج نذكر منها:

-جاءت الشراكة الأورومتوسيطة من أجل توطيد العلاقات السياسية والدبلوماسية والاقتصادية، وإقامة حوار سياسي منتظم بين دول الاتحاد الأوروبي ودول الضفة الجنوبية للبحر الأبيض المتوسط أي أن الفرضية الأولى تحققت والتي مفادها: الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوربي طريق نحو سوق مفتوح و متبادل بين الطرفين.

- الفرضية الثانية القائلة: اتفاق الشراكة الجزائرية والأوربية هدفه المساعدة والنهوض بالاقتصاد وتنمية الاستثمار الداخلي والخارجي، إلا أن الواقع لم يكن كذلك حيث توصلنا إلى حجم الصادرات خارج المحروقات لم يرق إلى المستوى المطلوب بينما الاستيراد قد تزايد وهذا ما يضعف الاقتصاد الوطني.

- الفرضية الثالثة القائلة: اتفاق الشراكة الجزائرية والأوربية له أثر إيجابي على المبادلات التجارية وحركة رؤوس الأموال بين الجزائر والاتحاد الأوروبي، وما تم التوصل إليه أن هناك أموالا ضخمة تهرب تحت ذريعة الاستثمار في الخارج والاستيراد المنتج وهذه الأموال أكبر بكثير من مداخيل الاستثمار الأجنبي في الجزائر من أموال، أي أن اتفاقية الشراكة في الواقع ذات أثر سلبي.

التوصيات:

-تعديل السياسات التجارية الزراعية على مستوى الدول العربية للتكيف مع سياسات النوعية التي يتبناها الاتحاد الأوروبي.

- الاستفادة القصوى من الدعم الفني المالي الذي توفره برامج الشراكة الأورومتوسطية.

- ضرورة إثراء الاتفاق بمزيد من الدراسة والبحث خاصة في الجوانب المتعلقة بحرية تنقل السلع والخدمات ورؤوس الأموال والأشخاص لما لها من أهمية في تأهيل الاقتصاد الوطني، وبما يعين أيضا المسؤولين على اتخاذ القرارات المفيدة.

- تعميق التعاون الاقتصادي والاجتماعي والعلمي من أجل تحقيق معدلات تنمية أكبر لتضييق الفجوة ولم لا اللحاق بركب الدول المتقدمة اقتصاديا إذا ما تم التخطيط والتنفيذ المحكم لذلك.

- تحسين البيئة الاستثمارية في الجزائر، تنظيما وتأهيلا ودعاية، والقضاء على مختلف العراقيل التي تحول دون قدوم واستقرار الاستثمار الأجنبي المباشر وكذا الوطني المنتج في البلاد.

- تعزيز التعاون والتبادل التجاري يجيب أن يأخذ في الاعتبار المصالح المشتركة للدول والشعوب على حد سواء.

- إنشاء هيئات رقابية تتابع أداء الشراكة مع الاتحاد الأوروبي من أجل ضمان تقييم مستمر يساعد على تصحيح الانحرافات المسجلة وتثمين المكاسب المحققة.

- تشجيع الشركات الأوروبية على إعادة استثمار أرباحها في الجزائر عوض تحويلها للخارج مباشرة وتكبد خسائر كبيرة نتيجة عملية تحويل العملة

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المراجع:

أولا: المراجع باللغة العربية.

1. جبار ياسين، الشراكة الأورو متوسطية واقع وآفاق ونشأة بحالة الجزائر، دار المعرفة، الجزائر

2. ضياء مجيد الموسوي، العولمة واقتصاديات السوق الحرة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الثانية، 2005.

3. فتح الله وعلو، الاقتصاد العربي والمجموعة الأوروبية، دار الحداثة للنشر والتوزيع، الدار البيضاء، المغرب، 1982.

4. محمد محمود الإمام، الوطن العربي ومشروعات التكامل البديلة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،1997.

ثانيا: الرسائل الجامعية.

أ-الدكتوراه

1. شريط عابد، دراسة تحليلية لواقع وآفاق الشراكة الاقتصادية الأورو متوسطية حالة دول المغرب العربي، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2004.

2. شواشي فاطمة، دور الشراكة الأورو جزائرية في ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وانعكاساتها على التنمية، أطروحة دكتوراه في قانون العلاقات الاقتصادية الدولية، جامعة مستغانم، 2018.

3. صباح شنايت، الشراكة الأورو متوسطية انعكاساتها المحتملة على الأقطار العربية حالة دول المغرب العربي، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2006.

4. عامر حبيبة، دور المؤسسات الاقتصادية في تحقيق التنمية المستدامة في ظل التكتلات الاقتصادية العالمية –دراسة حالة مجموعة من المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، أطروحة دكتوراه علوم في علوم التسيير، جامعة المسيلة، 2017.

5. عمور جمال، دراسة تحليلية وتقييمية لاتفاقيات الشراكة العربية الأورو متوسطية، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، غير منشورة، 2016.

6. عمورة جمال، دراسة تحليلية وتقيميه لاتفاقيات الشراكة العربية الأورو متوسطية، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة دكتورة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، غير منشورة، 2006

ب- الماجستير

7. بن عزوز محمد، الشراكة الأجنبية في الجزائر واقعها وآفاقها، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2001.

8. طرافي إلهام، تأهيل القطاع الصناعي الجزائري للاندماج في الاقتصاد العالمي في ظل التحولات الاقتصادية الراهنة، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2009.

9. عايد لمين، الشراكة الأورو متوسطية وآثارها المتوقعة على تطور القطاع الصناعي في الجزائر، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2004.

10. فاطمة رحال، أثر تحرير حركة رؤوس الأموال على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر حالة الجزائر (2000-2010)، رسالة ماجستير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2011.

11. فيروز سلطاني، دور السياسات التجارية في تفعيل الاتفاقيات التجارية الاقليمية والدولية- دراسة حالة الجزائر واتفاق الشراكة الأورو متوسطية، ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد كمي، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2013.

12. مفتاح حكيم، السياسات التجارية والاندماج في النظام التجاري العالمي الجديد، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة الجزائر، 2003.

ج- الماستر

13. إيمان زوبيري، أثر الشراكة الأوروجزائرية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماستر تخصص تسويق وتجارة دولية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم التجارية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2014.

ثالثا: المقالات والمجلات العلمية

1. براف محمد عبيلة محمد، دفع الصادرات الجزائرية خارج المحروقات باستخدام مقاربة التسويق الدولي، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، العدد 04، 2006.

2. بلقاسم زايري، دربال عبد القادر، تأثير منطقة التبادل الأورو- متوسطي على أداء وتأهيل القطاع الصناعي في الجزائر، بحوث اقتصادية عربية، العدد 27، 2002.

3. بن حبيب عبد الرزاق، بومدين حوالف رحيمة، الشراكة ودورها في جلب الاستثمارات الأجنبية، الملتقى الوطني الأول حول الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة بجامعة سعد دحلب البليدة يومي 21 و22 ماي 2002.

4. جودي حنان، غفال إلياس، تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كضرورة لمواجهة انفتاح الاقتصاد الجزائري والاندماج في الاقتصاد التنافسي، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى

الدولي الثاني حول متطلبات تأهيل الاقتصاد الجزائري لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، جامعة تبسة، 2012.

5. بضياف صالح، اتفاقية الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي بين الواقع والمأمول، مجلة معهد العلوم الاقتصادية، المجلد 23، العدد 02، جامعة البليدة، 2020.

رابعا: المراجع الأجنبية

1. Kharbachi Hamid, Analyse synthétique et critique du partenariat Euromaghrébin, colloque international sur l'intégration économique Arab comme mécanisme de dynamiser le partenariat Euro-méd. Organisé par la faculté des sciences économiques et de gestion, université Ferhat Abbas, Sétif, Alger, 8-9 Mais 2004.
2. Bishara khader (2001), le partenariat evro-méditerranéen: le processvs de Barcelone, unesy thése de le problématique, in Bichar khader, ed le partenariatevro-méditerraméen vu svd, hara matts paris.

خامسا: مواقع الأنترنت.

3. accord de coopération CEE/Tunisie du 25/04/1976 entre en vigueur le 01/01/1978. Ioce L265 du 27/09/78. www.giste.org/droit/textes/communautaire

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم: العلوم الاقتصادية

Université Mohamed Boudiaf a M'sila
Faculté des Sciences Économiques, Commerciales et des Sciences de Gestion
Département: .....

جامعة محمد بوضياف - المسيلة
Université Mohamed Boudiaf - M'sila

تصريح شرفي

بالالتزام بمعايير الأمانة و النزاهة العلمية في إعداد مذكرة الماستر

أنا الممضي اسفله:

الطالب (ة)*: عطوي جويدة المولود(ة) بتاريخ: 1997/04/15 ب: أولاد دراج

الحامل لبطاقة التعريف الوطنية (أو ر.س.) رقم: 200331701 الصادرة بتاريخ: 2016/04/24 عن: المسيلة

المسجل بالسنة الثانية ماستر شعبة: العلوم الاقتصادية تخصص: اقتصاد دولي خلال السنة الجامعية: 2021/2020

والمعد لمذكرة الماستر التي تحمل عنوان**:

تقييم اتفاقية الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي

أصرح بشرفي أني إلتزمت بمراعاة معايير الأمانة والنزاهة العلمية المطلوبة في إنجاز مذكرة الماستر المذكور أعلاه.

حرر بتاريخ: ...../...../.....

التوقيع و البصمة

.....

*يحرر كل طالب (ة) تصريحا فرديا في حالة إعداد المذكرة من طرف أكثر من طالب(ة) واحد .

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: العلوم الاقتصادية

Université Mohamed Boudiaf a M'sila

Faculté des Sciences Économiques, Commerciales et des Sciences de Gestion

Département: .....

جامعة محمد بوضياف - المسيلة
Université Mohamed Boudiaf - M'sila

تصريح شرفي

بالالتزام بمعايير الأمانة و النزاهة العلمية في إعداد مذكرة الماستر

أنا الممضي اسفله:

الطالب (ة)*: ..... المولود(ة) بتاريخ: 1986/08/17 ب: المسيلة .....

الحامل لبطاقة التعريف الوطنية (أو ر.س.) رقم: 0648 الصادرة بتاريخ: 2015/01/22 عن: دائرة المسيلة .....

المسجل بالسنة الثانية ماستر شعبة: العلوم الاقتصادية تخصص: اقتصاد دولي خلال السنة الجامعية: 2021/2020

والمعد لمذكرة الماستر التي تحمل عنوان**:

تقييم اتفاقية الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي

.....

.....

أصرح بشرفي أني إلتزمت بمراعاة معايير الأمانة والنزاهة العلمية المطلوبة في إنجاز مذكرة الماستر المذكور أعلاه.

حرر بتاريخ: ...../...../.....

التوقيع و البصمة

.....

*يحرر كل طالب (ة) تصريحا فرديا في حالة إعداد المذكرة من طرف أكثر من طالب(ة) واحد .

تم بحمد الله